المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: حقوق الأقباط السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المصري المعاصر
اسم الكاتب: أ.م.د. سناءكاظم كاطع، فاطمة عطا جبار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2323
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 08:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

حقوق الأقباط السياسية
في الفكر السياسي الإسلامي المصري المعاصر

أ. م. د. سناء كاظم كاطع(*)
فاطمة عطا جبار(**)

المقدمة

اهتم الفكر السياسي بشكل عام والفكر السياسي الاسلامي والعربي بشكل خاص بمناقشة مسألة حقوق الاقليات غير المسلمة ولاسيما الحقوق السياسية منها ، اذ ارتكز الفكر السياسي الإسلامي المصري المعاصر في تحديد رؤاه الفكرية التي عالجت حقوق الأقباط السياسية على تفسير وتأويل القران الكريم وما ثبت في السنة النبوية،فضلاً عن الاستعانة بالتراث التأريخي للحضارة الإسلامية من معاملات وسوابق تأريخية وإعادة صياغتها في فترة طرح الأفكار بموجب المصادر التي تناولتها.وبالإشارة إلىأن الشريعة الإسلامية بحسب مفهوم المفكرِين الإسلاميين لم تساوِ مابين المسلمين وغير المسلمين في أمور الولاية والإدارة السياسية،وعلى ذلك لا يتم الاعتراف للأقباط بالحقوق السياسية الكاملة لدى هذا الاتجاه الفكري الرافض لمنحهم الحقوق المذكورة، انطلاقا من وصف ان الدولة الإسلامية تدار وفق الشريعة الإسلامية وبما ان الأقباط لايؤمنون بها فلا توجد إمكانية من قبلهم على هذا الأساسلإدارتهم لها.

وبالمقابل وجدت نظرة فكرية أخرى تقر بإمكانية تولية غير المسلمين أمور الولاية والإدارة السياسية،وذلك لتغيير الظروف والأحوال الحاكمة للبلاد الحالية عما كان عليه سابقا،إلا ما اصطبغ بالصبغة الدينية،وفي حدود الشريعة الإسلامية وقد عبر هذا الاتجاه عن الاتجاه الفكري المؤيد لتمتع الأقباط بالحقوق السياسيةومن حيث ان السلطات والهيئات لا تدار من قبل فرد واحد كما كان الحال في السابق هذا من جانب، ومن الجانب الأخر فان آلية الانتخاب تكون حكما لاختيار الشعب للمرشحين بشان تولي بعض المناصب القيادية ورئاسة

* تدريسية في جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية .
* *) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

الدولة،كما ويتضمن الفكر السياسي الاسلامي المصري المعاصر اتجاهاً آخر يحمل في طياته الرفض والقبول في آن واحد عند مناقشته مسألة حق الاقباط في التمتع بحقوقهم السياسية وبحسب آراء واجتهادات المفكرين في ذلك.

تستهدف هذه الدراسة بيان التيارات الفكرية التي ناقشت مسألة حقوق الاقباط في الفكر السياسي الاسلامي المصري المعاصر ، ذلك إن استقامة الفكر المطروح من عدمه في المجتمع المصري أصبح من الأسس الجوهرية التي يلاحظها ويتابع تطورها المواطن المصري (القبطي والمسلم) على السواء، لارتباط الفكر بواقع الحياة المختلفة سواء على صعيد الممارسة السياسية والمشاركة فيها أم على صعيد العمل أم حتى على صعيد فروع الحياة الاجتماعية المتنوعة وهو ما يجعل عوامل التأثير المتبادل قائمة
مابين كل من (السلطة والفرد والمجتمع). ففي ظل عرض وسيادة الأفكار والآراء المتطرفة التي لا تكون المساواة ركن من أركانها بين المواطنين جميعاً يتفجر الإحساس لدى الآخر المختلف بالدين ، والذي يشكل الأقلية تجاه الأغلبية ، الشعور بالخوف والتمييز والاضطهاد، لاسيما في ظل تصاعد الإرهاب ، وما ينجم عن ما يسمى بتنظيم (داعش) وما يرافقها من أحداث عنف موجه اغلبها في مصر نحو الأقباط والآثار التي تترتب عليها وبما لا يستقيم مع مسألة الحقوق. ومن القضايا التي تثار، مسائل العقيدة الدينية التي تتفرع لتشمل جوانب عديدة تمس حياة المواطنين أقباط ومسلمين ، ومنها الحقوق ومدى اكتسابها أو الحرمان منها، بسبب سيادة قيم ومبادئ دين معين دون سواه ، وأمور الولاية ومدى التمتع بالمواطنة التي باتت مطلب جماهيري على مستوى عامة الشعوب. هذا ويقابله الحافز الذي يدفع الأقباط نحو الاتجاه بالمطالبة بالحقوق والتمتع باكتسابها ، خوفا من فقدان ما هو مكتسب وما يراد الحصول عليه في ظل هذه الأجواء والاوضاع.

تحاول الدراسة الاجابة عن التساؤل الاتي: هل مثل الاتجاه الفكري السياسي الاسلامي المصري تياراً واحداً في مناقشة حقوق الاقباط السياسية، وما هي ابرز الرؤى الفكرية التي عالجت مسألة حقوق الاقباط السياسية من وجهة نظر الفكر السياسي الاسلامي المصري المعاصر.

تنطلق الدراسة من فرضية اساسية مفادها: ان الفكر السياسي الاسلامي المصري المعاصر لم يمثل تيارا واحداً في مناقشته لمسألة حقوق الاقباط السياسية وهو ما ساهم بافراز رؤى فكرية

متنوعة في تناول ومعالجة تلك الحقوق. فضلا عن ذلك فقد ارتكزت الدراسة في منهجيتها على المنهج التحليلي للمضمون،وعلى ذلك سيتم بحث المطالب الآتية في هذا البحث:

١) المطلب الأول: حق المواطنة .
٢) المطلب الثاني:الحق في التمثيل النسبي والتعددية الحزبية.
٣) المطلب الثالث: حق تولي المناصب القيادية.
٤) المطلب الرابع: الحق في الانفصال وتكوين دولة قبطية.

المطلب الأول: حق المواطنة

يعد مفهوم المواطنة بمنظور الفكر الإسلامي يختلف عن مفهومها بالفكر العلماني الذي يرتكز في طرح رؤاه الفكرية على أساس الدستور والقانون الوضعي، إذ ثمة تمييز وتفريق بين المسلمين وغير المسلمين في مفهوم المواطنة لدى الفكر الإسلامي ،لان الأفضلية تُعطى للمسلم على غير المسلم فيه، فالتمتع الكامل للمسلمين بالمواطنة،تجاه غير المسلمين الذين تكون مواطنتهم منقوصة،ومحرومين من تولي بعض المناصب السياسية والعسكرية والتنفيذية بسبب الاختلاف في الدين.فهذا التمييز موجود في الدول التي يدعي فقهاؤه تطبيق الشريعة الإسلامية.( ) ومن حيث عدم إيمان غير المسلمين بالشريعة الإسلامية ومن ثم ليس بمقدورهم أدارة نظام الدولة الإسلامية وفق شريعة لا يؤمنون بها بإخلاص وأمانة.( ) ويمكن تحديد الموقف الفكري لقضية المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي المصري المعاصر،تجاه الأقباط بثلاثة اتجاهات، بين الاتجاه الأول فقه التمتع بالمواطنة من حيث الانتماء الدينيلتكون العقيدة (الإسلامية)، أساس الجنسية، طالما ان الأقباط أهل ذمة في رحاب الشريعة الإسلامية مع ضرورة الالتزام بأحكامها من قبلهم.

والاتجاه الثاني ينكر على الأقباطالتمتع بحق المواطنة ويعدهم كفار مع ملاحظة ان بعض أصحاب هذا الاتجاه يعطيالأمانإليهمكونهم أهل ذمة مع دفعهم الجزية،أي لاتتم محاربتهمأذا ما كانوا مسالمين،والبعض الآخر منهم يقر بمحاربتهملأنهمنقضوا العهد فلا أمان لهم.

أماالاتجاه الثالثفيشير إلى تمتعهم بالمواطنة من حيث المساواة مع المسلمين بالحقوق والواجبات في إطار الشريعة الإسلامية التي توفر لهم ذلك ،ولابد من الإشارةإلىأننموذج المواطنة قد طرح وفق مفهوم حسن البنا (مؤسس جماعة الإخوان المسلمين)في مصر

[١])خالد غزال، من الدين الى الطائفية في ضرورة الدولة المدنية ،(بيروت،دار الساقي،٢٠١٥).،ص٢٠١.

[٢])الهادي عبد السلام التريكي،حقوق الأقليات وواجباتها بين الشريعة والقانون،د.ط،(د.م، النواة،٢٠٠٩)،ص ١٠٢.

بحسبارتباطها بالعقيدة التي تعلو على ما عداها من حدود جغرافية ورابطة الدم والوطن فالأولوية للمواطنة بحسب الانتماء الديني،ذلك إن القوة تطلب لجميع المسلمين،أما الوطنية المجردة فهي مدعاة لتفكك الروابط ووهن القوى ،ونقد سامح فوزي هذا المفهوم لكونه يتناقض مع طراز الدولة القومية التي تستند على رابطة الأرض وليس على أساس رابطة العقيدة.( ) فالوطنية تبنى حدودها بحسب[٣] فكر حسن البنا بموجب ارض الإسلام ،لان الإسلام دين ودولة،وقرآن وسيف ،والقومية منظمة بتعاليم الإسلام.( )إن مفهوم المواطنة الذي نادى به حسن البنا ومن قبله عبد العزيز جاويش يدفع للانفصال عن المجتمع المتكامل والنسيج الوطني الواحد لأنها لاتربط بين ابناء البلد الواحد وانما بين أبناء الدين الواحد وهو الإسلام،كما وان الشيخ صلاح أبوإسماعيلفي سبعينيات القرن العشرين بيّن بأن المسلم الباكستاني اقرب إليهمن القبطي المصري.( ) وعلى ذلك يرفض الإخوان المسلمون المساواة مع الأقباط ،فلا مشاركة بالحكم ولا اعتماد عليهم بالحرب،وإشعارهم بقوة الإسلام وسموه وبره وعظمته وخيره وكرمه وسماحته،وفي تعبير البعض في هذه الحالة دفع الأقباط بالجملة للدخول في الإسلام اختياراً.( )كما ذهب إلى ذلك عبد القادر عوّدة من خلال إشارته الى ان الجنسية في دار الإسلام هو اعتناق الإسلام ،والالتزام بإحكامه،فمن دخل في دين الاسلام فهو مسلم ومن التزم إحكامه ولم يسلم فهو ذمي، الا انه يذهب الى غير ذلك فيما يتعلق بالمساواة من حيث بيانه بان الشريعة الاسلامية تساوي فيما بين المسلم والذمي بالأمور التي يتساوون فيها،أما فيما يختلفون فيه فهي لا تساوي بينهم باعتبار إن المساواة في الاختلاف ظلم،والمساواة بين المتساوين عدل،وان الذميين والمسلمين لا يختلفون الا بأمور العقيدة.( )ويبين يوسف القرضاوي بأنه وفق[٧] العرف الإسلامي يطلق على المواطنين من غير

[٤]

---

[٣])ينظر:حسن البنا،مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا،د.ط،(بيروت،دار الاندلس،١٩٦٥)،ص ص١٠٥-١١١.وسامح فوزي،الحركات الاسلامية وقضايا المواطنة...قراءة في الموقف من الاقباط،في مجموعة باحثين،المواطنة في مواجهة الفتنة الطائفية، (القاهرة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٩) ،ص١٣٠.

[٤])السيد محمود الوزيري،الاسس الفكرية للإخوان المسلمين وتاثيرها في تطورات الشرق الاوسط،(بيروت،دار الولاء، ٢٠١٥)، ص٥٣.

[٥])عصام عبد الله،مخاوف الأقباط من حقبة الإخوان في مصر،في مجموعة باحثين،الاقباط في مصر بعد الثورة،(دبي،مركز المسبار للدراسات والبحوث،٢٠١٢)،ص ص١٧٨-١٧٩.

[٦])ناجي نعمان،المجموعات العرقية والمذهبية في العالم العربي،د.ط(لبنان،دار نعمان،١٩٩٠)ص ٩٨.

[٧])ينظر:عبد القادر عودة،التشريع الجنائي الإسلامي:مقارنة بالقانون الوضعي،ج١،سلسلة الثقافة العامة،(بيروت،دار الكتاب العربي، د.ت)،ص ٢٠٧وص٣٣٢.

المسلمين في المجتمع الاسلامي بأهل الذمة أو الذميين،وهذه الذمة تعطي اصحابها من غير المسلمين ما يشبه بالعصر الحالي الجنسية السياسية،التي تمنحها الدولة لرعاياها ،وبذلك يكتسبون حقوق المواطنة ويلتزمون بواجباتهم.( ) وانمبدأ المساواة في الشريعة الاشلامية كفل للاقباط ضمانة لم ولن يوفرها لهم الفكر العلماني القادم من الخارج والدليل على ذلك التقلصات التي ماتزال تعاني منها الدول العلمانية، وفي إشارته إلى تحسس الأقباط وتحرجهم من مصطلح (ذمي أوأهل الذمة) ،فلا باس في تركه والاكتفاء بمصطلح "المواطنة في دار الاسلام".( ) كما وان القرضاوي لم يجوز مناداة أو مخاطبة غير المسلمين من أهل الكتاب بالكفار وان كانوا كفار بالدين الاسلامي ،اشارة إلىإن القران الكريم لم يخاطب اي طائفة من طوائف المشركين ولا غيرهم بوصف المشرك او الكفر ومخاطبتهم بـ (يا ايها الناس) او(يا بني ادم) ونحوه، فمخاطبة النصارى واليهود بـ(يا أهل الكتاب) يقرب بين القلوب ولا يباعد بينها.( ) منوهاً إلىإن هناك ألوانا متعددة من الأخوة يعترف بها الاسلام غير الأخوة في الدين كالأخوة في الوطن والأخوةالإنسانيةوالإخوة القومية ،فلا عجب من ان يكون بين الاقباط والمسلمين في مصر أخوة وطنية.( ) وقد اتفق سيد قطب مع عبد القادر عودة علىإن جنسية المسلم، عقيدته، مشيراً في ذلك الى ان قرابة المسلم ليس بأمه وأبيه وزوجته وأخيه وعشيرته،مالم توجد العلاقة الأولى بالخالق ومن ثم تتصل برابطة الرحم،فتتصل القرابة بينه وبين أهله في الله.( ) ذلك إن سيد قطب يمثل أصلالإسلام الاعتراضي أو الانقلابي في حركة الإخوان المسلمين فنظرته إلىالآخر الديني ارتبطت بنظريته عن المجتمع الجاهلي الذي يعرفه على انه ذلك:المجتمع الذي لا يعبد الله وحده،ويأخذ بهذه الأفكار تيار الحركة الإسلامية في مصر والتي اثر فيها، وهو ما يثير مخاوف الأقباط من ناحية معالجة إشكالية المواطنة التي ارتبطت وفق هذه الأفكار بموضوع الذمة والجزية وبالنموذج التاريخي في التراث

[1]

[٨]) يوسف القرضاوي،غير المسلمين في المجتمع الاسلامي،ط٣(القاهرة،مكتبة وهبة،١٩٩٢)،ص٧.

[٩])ينظر: يوسف القرضاوي،الاقليات الدينية والحل الاسلامي،سلسلة رسائل ترشيد الصحوة(٧)،(القاهرة،مكتبة وهبة،١٩٩٦)،ص ١٤وص٦١.

[١])يوسف القرضاوي،موقف الاسلام العقدي من كفر اليهود والنصارى،د.ط،(د.م،د.ن، د.ت)،ص٥٥.

[١])يوسف القرضاوي،من فقه الدولة في الاسلام :مكانتها معالمها طبيعتها موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين،ط٣،(القاهرة،دار الشروق،٢٠٠١)، ص ص١٩٧-١٩٨

[١]) سيد قطب،معالم في الطريق،ط٦، (بيروت –القاهرة،دار الشروق،١٩٧٩)،ص١٣٨.

والفقه التشريعي الإسلامي.( )مشيراًإلىإن المسلم مطالب بالسّماحة مع أهل الكتاب، الا انه [١] منهي عن موالاتهم بمعنى التناصر والتحالف معهم ،وهو نداء موجه إلى الجماعة المسلمة في أي مكان كانت من أركانالأرضإلى يوم قيام الساعة.( ) إن مفهوم المجتمع الجاهلي الذي أسس له سيد قطب في كتبه شكل رؤية دينية،سياسية،تنظيمية، يعمل في ظلها الإخوان المسلمين ،وهو البناء السياسي الذي كان ينظر له سيد قطب،فكيف نتصور إن يكون هنالك مجتمع متسامح في أطار فكر تكفيري يعّد المجتمع الإسلامي الحالي،مجتمع جاهلي،تجري عليه إحكام الجاهلية في بداية الدعوة الإسلامية ،بعده مجتمع كافر ومعادي للإسلام والرسالة من ناحية العقيدة والسلوك.( )كما ويتفق عبد الجواد ياسين مع سيد قطب من حيث ان [١] الرابطة بين الناس تقوم على رابطة الإسلام التي يتجمع حولها البشر منتقداً رابطة الوطنية القائمة في المجتمع المصري التيأصبحفيها النصراني واليهودي وحتى الملحد المصري اقرب من المسلم في بقية الدولالإسلامية، وينتقد ابتعاد مصر عن ارتباطها بالإسلام فلا الحكام يعلنون ولايتهم باسم الإسلام، ولا القانون المطبق له صلة بالإسلام،ولم يبقَ من صلة للأمة بالإسلام ألا أسماء الرجال والنساء، فلا "يوجد دفء الإيمانأو دفعة من نبض الجماعة".( )

لقد انتقد سمير مرقس ما ذهب إليه الاتجاه الفكري الإسلامي الذي لا يؤمن بالمساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين وما يترتب عليها من حقوق المواطنة الكاملة ،والذي لايرتب للأقباط الا الحماية وحرية الاعتقاد والبر والرحمة والممارسة الدينية،ومنهم ما ذهب إليه عبد الجواد ياسين الذي أشار إلى أن المجتمع المصري يعيش في حالة جاهلية،كما وان الاقباط في مصر لا يدفعون الجزية عن يد وهم صاغرون، ولا يشعرون بخضوعهم لحكم المؤمنين، أما في ظل حكم الاسلام فالجزية تدفع من الاقباط وليس لهم مشاركة في الحكم ولا اعتماد عليهم في الدفع أو في الجهاد،فهم في حالة تجعلهم يشعرون بقوة الإسلام

---

[١])نبيل عبد الفتاح،الاسلام والاقليات الدينية في مصر التيارات والاشكاليات،مجلة المستقبل العربي،عدد٣٠ ،١٩٨١،ص ص١٠٩-١١٠.

[١]) سيد قطب ،في ظلال القران ، مج١،ج ١-٤،ط٣٢،(القاهرة ،دار الشروق،٢٠٠٣)،ص٩١٠.

[١])ماجد الغرباوي،التسامح ومنابع اللاتسامح :فرص التعايش بين الاديان والثقافات،(العراق،الحضارية،٢٠٠٨)،ص ٧١.

[١])ينظر:عبد الجواد ياسين،مقدمة في فقه الجاهلية المعاصرة،(القاهرة،الزهراء للاعلام العربي،د.ت)، ص ٤٢وكذلك ص ص٥٤-٥٥.

وعظمته.( )وعبر وليم سليمان قلادة عن[٧] هذه الأفكار،بأنها تمثل العدوان على الأقباط لكونها ارتدت عن التراث المصري.( ) ويشير نبيل لوقا إلىإن عقد الذمة لاوجود له حاليا لا سيما مع انحسار الخلافة الإسلامية وسيطرة الاستعمار الغربي على معظم اراضيها ،وانقطع العمل بإحكام الشريعة فيها لمسيرتها بموجب حكم الاستعمار الذي انقضى عهد الذمة نفسه،وبعد الحصول على الاستقلال،ضمت الدولة الاسلامية القائمة اليوم الجميع على أساس المواطنة والولاء للوطن ولامكان للجزية في اصول الدولة الحديثة كما كان في بداية الدولة الاسلامية.( ) من الملاحظ إن فكر جماعة الإخوان المسلمين قد اتسم بالتغيير[١]والتذبذب بشان المواطنة ،ولم يتخلص من الغموض أو من المناورات السياسية فعندما تشتد الضغوط عليهم تلجأ الجماعة للحديث عن كونها دعوة سلمية تقوم على البناء الديمقراطي وإنها أصلاحية معتدلة، وعندما تشعر بالقوة والتفوق السياسي يكون حديثها عن شمولية الجماعة لكل مجالات الحياة للفرد المسلم ،وتنسى لغة المساواة والتفاوض السلمي وتردد مقولات تطالب بالتغيير الجذري والثوري. فالبيان الذي أصدرته الجماعة للناس في جريدة الشعب في ٢ مايو ١٩٩٥مأشارإلى التعددية والاختلاف والتنوع وإقرارهم بالحقوق السياسية للاقباط والمساواة معهم في هذا الشأن وان (لهم مالنا وعليهم ماعلينا)، وان الأقباط شركاؤهم في الوطن وأخوة في الكفاح الوطني ،ولهم الحقوق التي لكل مواطن ،المادية والمعنوية ،السياسية والمدنية.( ) وقد بيّن المستشار محمد مأمون الهضيبي موقف الاخوان المسلمين من الاقباط ،بأنه موقف ثابت على ثوابت الاسلام والسنة النبوية الشريفة من حيث إن الاقباط جزء من المجتمع المصري وإنهم شركاء في الوطن ولهم مثل ماللمسلمين وعليهم ماعلى

[١])سمير مرقس، الحماية والعقاب:الغرب والمسالة الدينية في الشرق الاوسط: من قانون الرعاية المذهبية الى قانون الحرية الدينية :دراسة خاصة عن الاقباط،التاريخ،المواطنة،الهموم،المستقبل،تقديم طارق البشري،(القاهرة، الدار المصرية للطباعة، ٢٠٠٠)،ص٢٠٥.

[١])وليم سليمان قلادة، العلاقات الاسلامية المسيحية في الواقع المصري :المفهوم الاساسي في الحاضر والماضي والمستقبل،في مجموعة باحثين، العلاقات الاسلامية المسيحية :قراءات مرجعية في التاريخ والحاضر والمستقبل ،(بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)،ص ٣٦٠.

[١])نبيل لوقا بباوي،مشاكل الاقباط في مصر وحلولها،تقديم:احمد فتحي سرور ومصطفى الفقي، ط٣،(القاهرة، مطابع الاهرام ، ٢٠٠١)،،ص١٩٩.

[٢])ينظر: تقرير الحالة الدينية في مصر،ط٦،(القاهرة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام،١٩٩٨)،ص ص ١٦٩-١٧١.وكذلك نبيل عبد الفتاح،الدين والدولة والطائفية:مساهمة في نقد الخطاب المزدوج،سلسلة دراسات المواطنة(٢)، (د.م،الدار المصرية، ٢٠١٠)،ص٣٦.

المسلمين ،حرية الاعتقاد لهم محفوظة،الحرص على روح الأخوة المصرية التي ربطت بين المسلمين والأقباط على مر التاريخ ،والتأكيد على الوحدة الوطنية وعدم السماح لأي نشاط يثير الفتنة الطائفية.( ) الا إن هذا الطرح لا يستقيم[١]مع رفض الإخوان المسلمين لتولي[٢] الأقباط لرئاسة الدولة من حيث إنلا ولاية لهم ،وهو ما يجعل المواطنة والمساواة التي يبينوها ويشيرون اليها منقوصة ولا تتوافق مع طروحاتهم فيها.( ) كما آثارمصطفى مشهور (المرشّد العام للإخوان المسلمين) في عام ١٩٩٩م ضجة كبيرة عندما صرح في مقابلة صحفية،بان مرجعية الحكم هو للشريعة الإسلامية ،وان الأقباط عليهم دفع بدل الجزية عن عدمانضمامهم للجيش ،ذلك إن الجيش هو عماد الدولة ،وعند محاربة دولة مسيحية فانالأقباطسينحازون إليها.وهذا الموقف فيه تشكيك لولاء الأقباط كونهم مواطنين في الدولة المصرية هذا من جانب، ومن الجانب الآخر منع تكوين أوإنشاء حزب سياسي أو حركة تخرج عن أطار الشريعة الإسلامية، ومن خلال ردود الأفعال والضغوط التي واجهت تصريحات مصطفى مشهور،والاخوان المسلمين،الحق تصريحاته برسالة تفيد،التأكيد على مواطنة الأقباطوإنهم متساوون بالحقوق والواجبات،وإنهم أخوة يتشاركون في الكفاح للتخلص من الاستعمار،ولهم حق المواطنة الكاملة في تولي بعض الوظائف العامة والمشاركة بالانتخابات من خلال حقي الترشيح والتصويت والعضوية في المجالس النيابية.( ) وهنالك من يرى بان المبدأ الّذي يرتكز عليه فكر الإخوان المسلمين لعلاقتهم مع الأقباط تقوم على (لهم مالنا وعليهم ماعلينا) تجعلهم ضد المواطنة باستمرار،لكون المواطنة بناء الدولة المدنية الحديثة، فالإخوانالمسلمين وفق المبدأ المذكور يقررون أولا ما يريدونه بشكل منفرد ومن ثم يتم تعميمهبموجب قاعدة المساواة القائمة على (المساواة في الظلم عدل)،وهذا ما يتقاطع مع المساواة القائمة على مبدأ المواطنة في الديمقراطية والدولة المدنية.( )وأكد البرنامج الانتخابي لمرشّح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية عام ٢٠١٢م على قضية

---

[٢])هاني لبيب، قراءة في خطاب الالتباس:التيارات الإسلامية والأقباط،مجلة الديمقراطية ،عدد ٩، ٢٠٠٣،ص ٣٠٢.

[٢])نبيل عبد الفتاح،الدين والدولة والطائفية:مساهمة في نقد الخطاب المزدوج،مصدر سبق ذكره ص٣٧،ومصطفى احمد، الاقباط في مصر:الدين والسياسة،مجلة أبحاث إستراتيجية،عدد ٥، ٢٠١٣،ص ٧٧.

[٢])هاني لبيب، قراءة في خطاب الالتباس :التيارات الاسلامية والاقباط،مصدر سبق ذكره،ص ٣٠٢وص٣٠٨.و عبد الوهاب الافندي ،اعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الاسلام:مسلم ام مواطن، المستقبل العربي،عدد ٢٦٤، ٢٠٠١،ص ١٤٨.

[٢]) عصام عبد الله ، مخاوف الأقباط من حقبة الإخوان في مصر،مصدر سبق ذكره،ص١٩٨.

المواطنة وان لم يتطرق إليها مفصلاً أوإعطائها مساحة كافية في البرنامج،فقد تمت الإشارة بالفقرة الثالثة من البرنامج تحت عنوان (المرجعية الإسلامية) ضمن محور البرنامج السياسي ، ونظام الحكم إلتحقيق مفهوم المواطنة والمساواة وعم التمييزبأي شكل كانوإقامة العدل بكافهأشكاله،فالمواطنة تستند إلىالمساواة التامة بحسب الدستور والقانون والتشارك الكامل في الحقوق والواجبات، وان تكونالأحوال الشخصية حسب شريعة كل دين،الا إن المهم في هذه النصوص هو إلى أي مدى يمكن تحويلها إلى برنامج عملي قابل للتطبيق بشكل ينهي قضية الفتنة الطائفية.( )فالاخوان المسلمين في هذه ٢المرحلة يرون بان اساس التعامل والعلاقة مع الأقباط ترتكز على مبدأ المواطنة،وهذا التعامل وهذه العلاقة لاتخرج عن سياق الشريعة الإسلامية التي تمنع التعامل معالأقباط على غير ذلك الأساس انطلاقا من ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.( ) ٢ ٦

ويرى بعض الأقباطبأنه لا أساس لمخاوفهم من الإسلام السياسي ممثلة بـ(جماعة الإخوان المسلمين)، فـ(رفيق حبيب) يعتقد بان جماعة الاخوان المسلمين حركة إسلامية معتدلة ،وان للإخوان الإمكانية والقدرة على جعل مصر دولة مدنية فالحدود لن تطبق ،والحجاب لن يفرض، والخمور لن تمنع،لان جماعة الإخوان حزب سياسي،واستخدامها للدين في الغالب دعائي حسب وجهة نظره التي نبعت من كونه نائبرئيس حزب الحرية والعدالة.الى جانب شريف دوس رئيس هيئة الأقباط العام الذي بيّن بان الفكر السياسي أوألعقيديللإخواناختلف منذ عام ٢٠٠٨م ليركز على المواطنة والحوار مع الآخر.( )ويشير رفعت السعيد إلىإن ٧ جماعة الإخوان المسلمين لهم فكران بشكل دائم ومستمر،اولهما الفكر الوديع والهادئ وهو ما تقوله الجماعة وتبينه بشكل علني،وثانيهما الفكر الذي يُثار سراً في أكثر الأحيان ويكون من اختصاص الجهاز السري بالجماعة والمدعو بالنظام الخاص.( ) ٨

---

[٢])اشرف عبد العزيز عبد القادر،مصر...مخاوف الاقباط بعد صعود الاخوان المسلمين،في مجموعة باحثين،الاقباط في مصر بعد الثورة مصدر سبق ذكره،ص ١٦٦.

[٣])حسن عبيد،دور الحركات الاسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر (٢٠١٠-٢٠١٢)،في مجموعة باحثين،جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي،(الدوحة-قطر،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٤)،ص ٧٩٦.

[٢]) اشرف عبد العزيز عبد القادر،مصر...مخاوف الأقباط بعد صعود الأخوان المسلمين،مصدر سبق ذكره،ص ١٤٣.

[٢]) رفعت السعيد،الإرهاب المتاسلم لماذا ومتى والى اين ،ج١، جماعة الأخوان المسلمين ،ط٢،(القاهرة ،د.ن ، ٢٠٠٤)،ص ٢٣٤.

أماموقف الفكر السلفي في مصر من مسالة مواطنة الأقباط،فيوضحها كل من ياسر برهامي وعبد المنعم الشحات من حيث إنالأقباط قد نقضوا العهد وإنهم ليسوا من أهل الذمة،وإنهم مباحوا الدم،وان جرى التعتيم على هذه الفتاوى وحذفها من المواقع الناطقة باسم الدعوة السلفية كـ(صوت السلف) و(انا السلفي).( ) حيث صرح ياسر برهامي في مقابلة تلفزيونية بان الأقباط كفار ولامناص من اعتبارهم كفار، وفي محاولته لتخفيف مخاوف الأقباطبعدهم كفار لا يتنافى مع وجوب معاملتهم بالحسنى، وهو ما آثار استياء الأقباط ،وعد المفكر القبطي كمال زاخر هذه الفتاوى بمثابة العودة إلى زمن الإرهاب،ومثيري هذه الفتاوى لا يصلحون مجتمعاً تعددت فيه الأديان.فأن الدعوة السلفية تؤيد نظام الذمة الفقهي الذي تم تطبيقه في عهد الخلافة الإسلامية ،ومن خلال عدم مشاركة المسيحيين في الخدمة العسكرية، وتمتعهم بالحماية في مقابل دفع الجزية.( ).

إن الموقف الفكري للتيار السلفي من فكرة المواطنة في مصر تقوم على أساسأن المواطن الكامل هو المسلم الذكر السني المذهب،والمخالف لهذه الصفات ينتفي معه التمتع بكامل حقوق المواطنة ،فالأقباط واليهود لايجب أن يتولوا وظائف في الدولة،ووجوب دفعهم الجزية،وهو ما يعني الانتقاص من الحقوق السياسية للأقباط بعدهم مواطنين مصريين.( ) ويتفق قادة الجماعة الإسلامية في مصر مع دعاة التيار السلفي في الموقف من الأقباط ومنهم القيادي رفاعي احمد طه من خلال بيانه بأن أقباط مصر يجري عليهم أحكام الكفار غير المعاهدين،وان أجازة قتل الكفار لا تعني قتال كل كافر،ألاأن قتالهم يكون بحسب المصلحة وحاجتها إلى ذلك،وأجازة قتلهم لكونهم كفار ليس لهم عقد يعصم دمهم وليس لهم أمان.ويوضح هاني لبيب بان هذا التيار يستبيح أرواح وممتلكات الاقباط وتحديداً على ماسماه بكتابات الازمة مثل فقه الجاهلية المعاصرة لعبد الجواد ياسين وكتاب التوسمات

---

[٢])محمد يسري سلامة،السلفيون والأقباط في مصر رؤية من الجذور والإشكاليات والتحديات،في مجموعة باحثين،الاقباط في مصر بعد الثورة،مصدر سبق ذكره،ص٢٢٠.

[٣]) حسن عبيد،دور الحركات الإسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر (٢٠١٠-٢٠١٢)،مصدر سبق ذكره،ص٧٩٧.وكذلك احمد زغلول شلاطة،الدعوة السلفية السكندرية :مسارات التنظيم ومالأت السياسة،(بروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٦)،ص١٢٤.

[٣]) وائل لطفي،الأقباط في مصر وتحديات الواقع السلفي،في مجموعة باحثين،الاقباط في مصر بعد الثورة،مصدر سبق ذكره،ص ص٢٤٢- ٢٤٣.

لشكري مصطفى وكتاب الفريضة الغائبة لعبد السلام فرج.( ) وبذلك إنكار لكل مقومات [٢] المواطنة للاقباط في مصر.أما بعد المراجعة الفكرية لدعاة الجماعة الإسلامية في مصر،فيشير ناجح إبراهيم بأنهم لا يرون الأقباط محاربين بل هم من نسيج الوطن ولهم حقوق ضمنها لهم الإسلام اكثر من الحقوق التي يضمنها لهم أي نظام آخر،وإنهم مع تمتع الاقباط بالحقوق في مصر وليسوا ضدها ،لان الواقع يدلل على ان الأقباط من أهل الكتاب ((لهم ما لنا وعليهم ماعلينا))، الا إن ابا بصير الطرطوسي رفض هذا القول وأشارإلى انه مردود على الجماعة الإسلامية وعلى مبادرتها بوقف العنف ،مشير إلىإن ذلك كفر بالله تعالي مستندا الى قوله تعالي: ((افنجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون))* و((افمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون))**و((ان أكرمكم عند الله اتقاكم))*** .أي انه ابقى على الفرق مابين اليهود والنصارى وباقي الكفار وبين المسلمين في الوطن وحكم على الذي يجعل أحكامهم واحدة بالكفر.( ) ويشار إلىإن الموقف الفكري للجماعة الإسلامية من الأقباط حدثٌ فيه تحول باتجاه التسامح مع غير المسلمين الا انه لم يصل إلى حد منحهم المساواة الكاملة مع المسلمين ،فالتعامل مع غير المسلمين على أساس التسامح والمودة والحماية ولكن من دون منحهم حقوق المواطنة الكاملة في الوطن كشركاء متساوين.( )وفي دراسة لجماعة الجهاد [٤] المتأثرة بفكر سيد قطب ونهجه الفكري المنطلق من مسالة (جاهلية المجتمع)،بعنوان (محاكمة النظام السياسي المصري) المنشورة بالمجلة السرية لجماعة الجهاد،وعنوانها (كلمة حق)، انتقدوا فيها مسالة المساواة مابين المسلمين وغير المسلمين من منطلق الديمقراطية ، فالمساواة من وجهة نظرهم تكون بين أناس متساوين أصلا،أماإذا كانت فئة تعتنق الإسلام ، والفئة الثانية كافرة ،فانه من العبث المساواة بينهما ،فالكافر لا تجوز ولايته ،ولابد للكتابي من

---

[٣])هاني لبيب، قراءة في خطاب الالتباس :التيارات الإسلاميةوالأقباط،مصدر سبق ذكره،ص٣٠٠وص٣٠٩.وكذلك ينظر:دلال حميد عطية العامري،المراجعات الفكرية للحركات الإسلامية المعاصرة،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،٢٠١٤،ص ص١٦٠-١٦١.

*) سورة القلم:الآيتين (٣٥-٣٦).

**)سورة السجدة: الآية (١٨).

***) سورة الحجرات :الآية (١٣).

[٣])كمال السعيد حبيب،الآخر في فقه الجماعة الإسلامية قبل المراجعات وبعدها،في مجموعة باحثين،رائحة البارود : مراجعات الجماعة الإسلامية في مصر،،ط٣،(دبي-الامارات العربية المتحدة،مركز المسبار للدراسات والبحوث،٢٠١١)،ص ص ٢٦٩-٢٧٠.

[٣])المصدر السابق،ص ٢٧١.

دفع الجزية للدولة المسلمة.( ) وفي أطار الرد على هذه الأفكار يوضح ماهر فرغلي بان [٣] الإيمان والتقوى لا يؤثر على مبدأ المساواة والعدل في الشريعة الإسلامية والمواطنة في الحقوق والواجبات،فلا يوجد تعارض مابين التفاضل بالتقوى والإيمان مع تطبيق مبدأ المساواة لان الإيمان المطلوب والتقوى هو أمام الله في الآخرة وليس في الدنيا.( )وبعد المراجعة [٦] الفكرية في جماعة الجهاد عام ٢٠٠٧م،اشارسيد أمام شريف إلىإنأهل الكتاب كالأقباط في مصر لم يعودوا أهل ذمة لأنه كان في الماضي عندما حُكمت الشريعة إما في الوقت الحالي فان الدولة قائمة على المدنية بموجب الدستور وفق المواطنة،والحديث عن كونهم أهل ذمه،يتعارض مع مبدأ المواطنة المأخوذ به في هذه الدول،والتي تساوي مابين المواطنين في الحقوق والواجبات،بعكس عقد الذمة الذي يوجب على أهل الكتاب بشروط تميزهم عن المسلمين وتفرق بينهم.( )ويرى الشيخمحمود شلتوت إلىإن الاختلاف بالدين وفقاً لمفهوم [٣] الإسلام ،لا يبيح البغضاء والعداوة والاقتتال،ولا يمنع من المسالمة والتعاون في شؤون الدنيا والحياة العامة وقد أوردآياتقرآنية عديدة تدل على ذلك.( ) منها:((قل يا ايها الكافرون لا[٨] اعبد ما تعبدون،ولا انتم عابدون ما اعبد،ولا انا عابد ماعبدتم،ولا انتم عبدون ما اعبد،لكم دينكم ولي دين))* و((فلذلك فادع،واستقم كما امرت،ولا تتبع أهواءهم وقل أمنت بما انزل الله من كتاب.وامرت لاعدل بينكم.الله ربنا وربكم لنا اعمالنا ولكم اعمالكم،لا حجة بيننا وبينكم،الله يجمع بيننا واليه المصير))** و((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ،ان الله يحب المقسطين،انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين،وأخرجوكم من دياركم،وظاهروا على إخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون))***.ويعد شلتوت امتداد لإصلاحية محمد عبدة والمراغي،ويرفض

---

[٣])فهمي هويدي،الصحوة الإسلامية والمواطنة والمساواة،في مجموعة باحثين،الصحوة الاسلامية رؤية نقدية من الداخل،د.ط،(د.م،الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان،د.ت)،ص ص١٢١-١٢٢.

[٣])ماهر فرغلي،الخروج من بوابات الجحيم: الجماعة الاسلامية في مصر من العنف الى المراجعات:مشاهدات من الداخل،(بيروت،الانتشار العربي،٢٠١٢)،ص٢٨٩.

[٣]) بتول حسين،العنف في مراجعات مفكري الحركات الإسلامية ،مجلة دراسات دولية، عدد ٤٩،٢٠١٢،ص١١٩.

[٣])محمود شلتوت،الإسلام عقيدة وشريعة،ط١٨،(القاهرة،دار الشروق،٢٠٠١)،ص٤٤.

*)سورة الكافرون.

**) سورة الشورى:الآية(١٥).

***) سورة الممتحنة:الآيتين(٨و٩).

تكفير أهل الكتاب أوالآخر الديني،ويرى الشيخ محمد حسين الذهبي سماحة الإسلام مع أهل الكتاب فالدعوة فيه إلىإنصافهم وعدم الجور عليهم والإحسان لهم ما داموا مسالمين ،أما في حالة عدم مسالمتهم ،فلا مسالمة معهم ولا إحسان لهم.( ) ويؤكد الشيخ محمد سيد طنطاوي على أخوةالأقباطوالمسلمينطالما هم يعيشون سوية منذ مايزيد علىأربعة عشر قرنا.( )والإسلام فرض المساواة بين المنسلمين وغير المسلمين لهم مالنا وعليهم ماعلينا في الحقوق والواجبات،وان الله خلق البشر مختلفين ليس من اجل الصراع ،إنما من اجل التقارب والتعارف والتعاون لما فيه فائدة المجموع.( ) ويوضح طارق البشري أنليس لأحد ان يضمن للآخر في مصر الا الحق في المساواة الاجتماعية والسياسية،والمشاركة ،والمودة، والرحم،أمانظام الحكم نفسهوكمية الاكتفاء الحسي للحاجة أو الترقية،ونوع وطبيعة نموذج العيش والحياة ،فلا يوجد فيها ضمان والطريق متعب وطويل،فالضمانة على قدر المساواة والمشاركة،وماعداهما فلا ضامن لهما،كما إن المساواة تعني الاتحاد مابين المسلمين والأقباط في إطار الجامعة السياسية.( ) وانه يربط مابين تحقيق المساواة بين المسلمين والأقباط مع شرط وجود نص المادة الثانية في الدستور،وان مبدأ المواطنة يجد سنده ودعامته المأخوذة من أحكام الشريعة الإسلامية،ولايوجد تعارض مابين المساواة بين المواطنين والشريعة الإسلامية، والتعارض على هذا الأساس نابع من الفكر الوضعي القائم على الانفصال عن الدينأي من الفكر العلماني،موضحا انه يريد التداخل فيما بين المفاهيم الجيدة ك(الدين والمواطنة)حسب وجهة نظره،وان لا يكون الأساسالقائم بينهما الصراع،فالمساواة كانت متحققة في غالب الفقه الإسلامي بين المسلمين وأهل الكتاب بشان الحقوق الخاصة والفردية وفق قاعدة (لهم مالنا وعليهم ماعلينا).( )مشيرا إلىإن الاضافات التي تضمنها الدستور المصري لعام ٢٠١٤م لم تكن إضافات مقصود بها في الأساسإضافة حقوق للاقباط كانت منكورة من قبل،لان حقوق الأقباط في المساواة التامة دون تمييز لغيرهم عليهم كان

[٣])نبيل عبد الفتاح،الاسلام والاقليات الدينية في مصر التيارات والاشكاليات،مجلة المستقبل العربي،عدد٣٠ ، ١٩٨١، ص١٣٠.

[٤]) تقرير الحالة الدينية في مصر،مصدر سبق ذكره،ص٧٩.

[٤]) رجب البنا،الأقباط في مصر والمهجر:حوارات مع البابا شنودة،(القاهرة،دار المعارف،د.ت)،ص ٣٣٢.

[٤]) طارق البشري،بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي، في مجموعة باحثين،الشعب الواحد والوطن الواحد دراسة في اصول الوحدة الوطنية، تقديم بطرس بطرس غالي،(القاهرة،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٢)،ص٧٧.

[٤]) طارق البشري، الدولة والكنيسة،(القاهرة ،دار الشروق، ٢٠١١).،ص ص٦٥-٦٦.

مقررا ومعترفا به في الدساتير المصرية منذ عام ١٩٢٣م سواء في تفسير النصوص أو في التطبيق،فالإضافات التي وردت في الدستور الصادر لسنة٢٠١٤م جاءت بضغط من العلمانيين لتقليل الوصف الاسلامي بسبب يتعلق بالصراع بين المرجعيتين الذي حدث بعد ثورة ٢٥يناير،ومن عادة العلمانيين ان يستخدموا المسألة القبطية في صراعهم ضد المرجعية الإسلامية،على الرامين إن المرجعية الاسلامية في الدساتير منذ عام ١٩٢٣م كانت تجمع مابين الوصف الديني الاسلامي للدولة وبين المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا مسلمين واقباط .( ) أمامحمد سليم العوا فيرى انّ المسلمين وغير المسلمون في حقوق وواجبات المواطنة متساوين وعلاقتهم بالدولة الإسلامية اليوم تنظمها الدساتير المنشئة لهذه الدول ،وأتباعها واجب مالم تأمر بحرام أو تمنع من أداء الواجب الثابت بدليل قطعي الدلالة.مشيراإلىإن مفهوم عقد الذمة،مثله مثل سائر العقود الأخرى التي تنقضي وتزول بزوال الحاجة لها ،فهو ليس عقد دائم لا يطرأ عليه التغيير،فعقد الذمة الاول انتهى بزوال الدولة الإسلاميةالأولى وذهابها التي أحكمت هذا العقد وابرمته.منوهاً الى قضية الكفر والإيمان على كونهما من القضايا المتعلقة بالآخرة،اللتين لايرتبان عداوة ولا اهدار دم ولا عرض ولامال.( ) فالاندماج مابين المواطنين باختلاف دياناتهم وقيام الدولة على أساس المواطنة،جعل الحاجة تنتفي إلىإن يستمر مفهوم (أهل الذمة)،والأصل بين المواطنين هي المساواة.( ) ويذهب جمال البنا إلىإنفكرة المواطنة تقوم على عنصرئي الولاء والانتماء،فعاطفة الانتماء تكون بالأرض التي يعيش عليهاالافراد ،وعاطفة الولاء تكون للدين الذي يعتنقه الانسان،وهاتين العاطفتين لاتعارض بينهما ،لان مجال كل منهما مختلف عن الآخر فالمفروض ان يكون الفرد وطنياً مخلصاً لوطنه وفي الوقت نفسه مخلصاً لدينه (إسلاماأم مسيحية)،ولا يوجد تعارض بينهما،"فالدين يكبح من جماح الوطنية والوطنية تنزل الدين من سماواته الى الارض والناس".( )

[٤] [٧] [٤]

[٤])حوار مع طارق البشري عبر البريد الالكتروني tarekelbeshry@gmail.com،بتاريخ ٢٠١٧/٤/١.

[٤]) محمد سليم العوا،للدين والوطن :فصول بعلاقة المسلمين بغير المسلمين،،(القاهرة،نهضة مصر،٢٠٠٦)،ص ١٨وص٣٣.

[٤])محمد عبد الملك المتوكل،الإسلام وحقوق الانسان،في مجموعة باحثين،حقوق الانسان العربي،سلسلة كتب المستقبل العربي(١٧)،ط٢،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤)،ص ١٠٨.

[٤])جمال البنا،اخواني الاقباط،د.ط،(د.م ، د.ن، د.ت)،ص ص ١٤٥-١٤٦.

امتدح سمير مرقس توجه الفكر الاسلامي الذي اطلق المساواة في جميع مسائل الحياة،وفي اولها الحق في المواطنة الكاملة وما تتضمنه من حقوق وواجبات.( ) وعلى الرغم من قيمة هذه الاجتهادات الا أنه يشير إلى فشل الاسلام السياسي في تقديم فقه حاسم لمسألة المواطنة ،إذبقى فقهالذمية مسيطراً،ومن بعده وضع فقه الردة،والإحكام المترتبة عليه.( )إنقلق الأقباطيثار من المقاربة للمواطنة من خلال المنظور الديني والفقهي والعقائدي،وليس على اساس البناء السياسي والمدني الحديث للمواطنة وسيادة القانون،لدى بعض تيارات الإسلام السياسي كالسلفية،وهو مايجعل مصير الأقباط وحقوقهم تخضع للتفسيرات الدينية.( )

المطلب الثاني: الحق في التمثيل النسبي والتعددية الحزبية.

تتبلور الرؤية الفكرية للمفكريين الإسلاميين في مصر من مسألة التمثيل النسبيللأقباط،بثلاثة اتجاهات، الاتجاه الأول وهو الاتجاه الرافض الذي ينكر عليهم حق التمثيل والانتخاب لكونهم مخالفين في الدين وإنهم كفار، والاتجاه الثاني، وهو الاتجاه المعتدل والغالب،يعطي لهم حق المشاركة والانتخاب والتمثيل من منطلق المساواة مع المسلمين مع عدم تخصيص نسبة معينة لهم في التمثيل النسبي مع ملاحظة ان البعض ضمن هذا الاتجاه قد اقر شروط لابد من توفرها لمن يمثل الأمة،والاتجاه الثالثوهو الاتجاه المؤيد للتمثيل النسبيالكوتاللأقباط في حالة كونها إرادة الاقباط أنفسهم،وانه ليس الحل الوحيد لتمثيلهم،وإنما يكون بالانضمام الى الأحزاب لتكوين وزن سياسي لهم في الخريطة السياسية المصرية. وعلى ذلك يرى رفاعي احمد طه القيادي البارز في الجماعة الإسلامية ،بأن غير المسلمين في المجتمع المصري خارج الوطن وخارج المجتمع وليس لهم حق الانتخاب،واقتصاره على المسلمين فقط ، والاشتراط في عضوية مجلس الشعب(البرلمان)،وقضاة المحكمة الدستورية العليا،ان يكونوا من المسلمين.( )ويبين فهمي هويدي كيفية انكار جماعة الجهاد في مصر بموجب الدراسة

---

[٤]) سمير مرقس، الحماية والعقاب الغرب والمسالة الدينية في الشرق الاوسط: من قانون الرعاية المذهبية الى قانون الحرية الدينية :دراسة خاصة عن الاقباط التاريخ المواطنة الهموم المستقبل،مصدر سبق ذكره،ص٢٠٥.

[٤])سمير مرقس،المسيحيون العرب، في مجموعة باحثين المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية،(د.م،منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة هيمفوس،٢٠١٥)،ص ٢١٢.

[٥])محمد ابو رمان،السلفيون والربيع العربي:سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية ،ط٢،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٤)،ص ١٤٨.

[٥])هاني لبيب، قراءة في خطاب الالتباس :التيارات الاسلامية والاقباط،مصدر سبق ذكره،ص٣٠٩.

المقدمة من قبلها بعنوان (محاكمة النظام السياسي المصري) انضمام الاقباط الى مجلس الشعب المصري انطلاقا من المطالبةبالدولة الإسلامية وتطبيق شرع الله ،لتنتقد عضوية مجلس النواب بالنسبة لمن لاتتوفر فيهم شروط العلم بالقرآن ،والسنة ،ولا معرفة باللغة العربية ،ولا الاطلاع على مقاصد الشرع،ولا الأصول ،ولا بمواضع إجماع العلماء،ولا يتمتعون بالورع ولا يتوفر فيهم الفقه أو العدالة،ولا أي شرط من الشروط الواجب توفرها لمن يريد الاجتهاد والاستنباط من القرآن والسنة التي وضعها العلماء السلف فالإسلام شرط غير متوفر في الأقباط.( )وهو بذلك يمثل الاتجاه الفكري[٢]الرافض لحق الأقباطفي التمثيل النيابي بل وحتى حق الانتخاب وإنكاره عليهم.

أما الاتجاه المؤيد لإعطاء حق التمثيل النسبي للأقباط في الفكر السياسي الإسلامي المصري المعاصر فانه يركز على الديمقراطية وآلياتها في قضية منح هذا الحق مع إقرار شروط لابد من توفرها لمن يمثل الأمة. ويذهب الهضيبي إلى انه يجب ان تتوافر آليات الديمقراطية البرلمانية والرئاسية وغير ذلك ، ويختلف مع التوجه الغربي الذي يعد الديمقراطية عقيدة أومبدأ فكري الذي يؤكد على إن عقل الإنسانهو كل شيء ،ولا وجود للمحرمات في الدين ، أما الشورى فهي جزء من الدين الإسلامي،موكداً على إن الحقوق الإنسانية في نظر الإسلام متساوية بين الجميع،ولا وجود للتفرقة بشكل مطلق في هذه الحقوق،فلا قداسة لرئيس الدولة أو شيخ الأزهر لأنه لا وجود لمعصوم بعد الرسول(ص) حسب وجهة نظره.( )فـ(يوسف القرضاوي) يؤمن بالديمقراطية والأخذ بها من حيث ضماناتها وآلياتها التي تمنع الغش والتزوير، منوهاً إلى إن أسلوب الانتخابات والترجيح بأغلبية الأصوات الذي تذهب إليه الديمقراطية أسلوب صحيح في مجمله،ويرى بان الديمقراطية تجسد النصيحة بالدين ومبادئ الشورى والتواصي بالحق والصبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورفع الظلم وإقامة العدل وجلب المصالح ودرء المفاسد.فالديمقراطية تعني اختيار الشعب من حيث قيادة مسيرته وحكمه من غير فرض حاكم بالقوة على الشعب .وهو ما قرره الإسلام من خلال الأمر بالبيعة والشورى، وذم الجبابرة والفراعنة واختيار الحفيظ العليم القوي الأمين، والأمر بأتباع

٣

[٢])فهمي هويدي،الصحوة الاسلامية والمواطنة والمساواة،في مجموعة باحثين،الصحوة الاسلامية رؤية نقدية من الداخل،مصدر سبق ذكره،ص١٢٢.

[٢])هاني لبيب، قراءة في خطاب الالتباس :التيارات الإسلامية والأقباط،مصدر سبق ذكره،ص ٣٠٣.

الأغلبية وكون يد الله مع الجماعة.( ) مشيراً إلىإن افضل جوانب الديمقراطية هي انشاء حياة نيابية يستطيع الشعب من خلالها ان يختار ممثليه الذين تتكون منهم السلطة التشريعية في البرلمان،وعلى ذلك يكون أمر الشعب في يده وتكون الأمة مصدر السلطات على ان لا يتم التشريع فيما لم ياذن به الله،وعلى الرغم من ذلك فان القرضاوي يضع شروطا لابد من توفرها لمن يمثل الامة ويحددها بـ (الدين والخلق)إلى جانب الصفات الأخرى من حيث الخبرة بالشؤون العامة وما شابهها،إذ لايجوز ترشيح فاجر سكير لتمثيل الأمةأو مستخف بالدين أو تارك للصلاة.فالاسلام على حد تعبير القرضاوي يشترط صفتين لكل من يلي عملاً ، الصفة الأولى: "الكفاية للقيام بهذا العمل والخبرة به. والثانية الأمانة التي يصان بها هذا العمل".( )كما انه يضع شروطا للناخب[٥]ايضا وليس المنتخب فقط الذي يمثل الامة، فالناخب يجب ان يتوفر فيه مايتوفر في الشاهد من حيث إن يكون مرضي السيرة عدلاً،ولايستبعد الا من اثبت عليه القضاء جريمة تخل بالشرف.( ) ويرى القرضاوي بأنه لايوجد مانع شرعي لتمكين غير المسلمين كالأقباط في مصر من دخول المجالس النيابية ليمثلوا فيها بنسبة معينة ما دام غالبية المجلس وفي أكثريته من المسلمين بالإشارةإلىإن لهم ما للمسلمين وعليهم ماعلى المسلمين والى قول القرآن الكريم((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين،ولم يخرجوكم من دياركم ،ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين))* فمن البر بهم والاقساط إليهم هو تمثيلهم في المجالس النيابية لكي يعبروا عن مطالب جماعتهم.( )

وفيما يتعلق بالموقف الفكري من مسالة الكوتا ضمن قضية التمثيل النسبي للاقباط في الفكر السياسي الاسلامي المصري المعاصر فانه قد انقسم إلى(مؤيد ورافض). فـ(محمد جلال كشك) يرفض تعيين نسبة لتمثيل الأقباط في الانتخابات،إذ يوضح بأنه ليس للأقلية ان

---

[٥])ينظر:يوسف القرضاوي،الدين والسياسة:تاصيل ورد شبهات،(دبلن،المجلس الاوربي للافتاء والبحوث،٢٠٠٧)،ص ص١٤٦-١٤٩.

[٥])يوسف القرضاوي،الحلول المستوردة وكيفية جنت على امتنا،حتمية الحل الاسلامي١، ط٥،(القاهرة،مكتبة وهبة، ١٩٩٣)، ص ص٧٣-٧٢.

[٥])يوسف القرضاوي،من فقه الدولة في الاسلام :مكانتها معالمها طبيعتها موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين، مصدر سبق ذكره،ص١٣٨.

*)سورة الممتحنة الاية: (٨)

[٥])المصدر السابق،ص١٩٥.

تطلب ضمانات من الأغلبية في ذلك،فالأغلبية لا تملك سوى ضمانة واحدة للأقلية تعطيها اياه وهي المساواة أما ما يستقر وينتجعن تطبيق المساواة فلا يتعهد به أحد ولا يحقلأحد ان يشترط والا فقدت المساواة معناها.مشيراً إلىإن على الأقباط ان يسعوا لتغيير موقف الأغلبية ديمقراطياً،لا ان يشترطوانجاح نسبة من مرشحيهم لاعتبار الانتخاباتحرة ونزيهة ،لان الشرط هذا يعد إخلال بمبدأي الديمقراطية والمساواة ويعطي للمرشح غير المسام امتياز خاص.( ) ويشير طارق البشري في موضوع التمثيل النسبي للأقباط إلى انهم سبق وان رفضوا إن يكون لهم نصيب أو حصة في التمثيل النسبي، من خلال إشارته الى رفضهم المسبق له وقت اعداد دستور عام ١٩٢٣م ،وان اسباب الرفض للتمثيل جاءت بسبب تحويل الاقلية الدينية إلىأقلية سياسية مغلقة ليس لها أمل في إن تتحول إلى أغلبية (على عكس الأقليات السياسية).( ) موضحاً إلى إن المواطنين لايضمنون لأيمواطن آخر الا الحق في المساواة والمشاركة ولا توجد ضمانة أخرى للحقوق غير الحق بالمشاركة والمساواة ،ولا يحق لأي مواطن إنيطلب أكثر منهما ،وذلك في ما يتعلق بشان الحوار المرتبط بالجامعة السياسية،أماغير ذلك من أمورترتبط بنظم الحكم والاقتصاد والسياسات فهي أمور شائعة بين المواطنين جميعا يختلفون ويتفقون فيها وفقاً للمواقف السياسية الاجتماعية المتداولة بينهم .( )وينقل سمير مرقس عن كل من البشري من خلال ملاحظتهلنتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت للسنوات من عام (١٩٢٤م) والى عام (١٩٥٠م)،وهي عشرة انتخابات،عن طريق حصول الوفد على نسبة الأغلبية بالانتخابات باستثناء عام ١٩٥٠م،فتصل نسبة القبط فيها أكثر ما تكون بنسبة بين ٨% و١٠،٥% نتيجة لانضمامهم للحزب المذكور وبالعكس عندما يقاطع الوفد الانتخابات أو لا يحصل فيها الوفد على الأغلبية يقل عدد القبط في مجلس الشعب بنسبة تتراوح مابين ٢،٥ و٤،٥% لتركيز وجود الأقباط في الحزب آنفا،وهو ما يؤشر على إن الانضمام للأحزاب يشكل حلا لمسألة تمثيل الأقباط في المجالس النيابية . وعن أبي سيف يوسف بالإشارة إلى أهمية هذه الاحصاءات التي تعطي دلالة هامة عندما توجد مساحة من الحرية والإرادة الشعبية في التعبير عن ذاتها في انتخابات حرة ،من حيث إن الرضا الشعبي موجود عندما يكون الأقباط نواب عن الأمة المصرية يتم انتخابهم بصفتهم السياسية وليس

---

٥)محمد جلال كشك،خواطر مسلم حول ..الجهاد ..الأقليات..الأناجيل، (د.م، د.د،١٩٨٥)،ص ٨٦.

٥) طارق البشري،بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي، في مجموعة باحثين،الشعب الواحد والوطن الواحد :دراسة في اصول الوحدة الوطنية،مصدر سبق ذكره،ص٧٣.

٦) طارق البشري،بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي ،(القاهرة، دار الشروق،١٩٩٨)،ص ٦٦.

الدينية، فالتحرك السياسي للأقباط يعكس الرغبة في المشاركة.( )[١]ويرى فتحي سرور بان الأقباط ليسوا أقلية وهم جزء من نسيج المجتمع الوطني وشانهم كشأن المسلمين ،ووضع نسبة لهم سيثير المشكلات الدينية مع أصحاب الديانات الأخرى.( )[٢]ويذهب محمد عمارة إلبإن من أسباب ضعف المشاركة السياسية للأقباط في الانتخابات النيابية،هو جزء من ظاهرة عامة يعاني منها الشعب المصري ،ومن أسبابها هو نتائج ثورة يوليو ١٩٥٢م وما أفرزته من إلغاء الحياة الحزبية،وكذلك النزعات الطائفية التي جعلت الأقباط مختزلين في الكنيسة مفضلين العزلة على المشاركة بالحياة السياسية،واهتمام الأقباطبالأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية ،بعد الانفتاح الاقتصادي المقترن بعودة الحياة الحزبية في مصر.( )[٣] فبالرغم من مطالبات البابا والبعض من رجال الدين،والعلمانيين لتمثيل الأقباط على بناء طائفي أو من خلال الكوتا،الا انه رُفض من قبل البعض،باعتباره هبوطا على تقاليد الحركة الوطنية الدستورية التي رفضت التمثيل الطائفي بموجب دستور عام ١٩٢٣م والى الآن،والبديل عنه يكون من خلال انشاء جماعة سياسية قبطية مدنية ،موزعة على الخريطة السياسية والإيديولوجية المدنية ،ليس على أساسكونهم أقباط،الأمرالذي يؤدي إلإعادة بناء إطار التوازنات في القوة مابين اكليروس تصاعد دوره السياسي على حساب الأغلبية من المواطنين الأقباط ،وهو مايعد ارتداداً على تقاليد الدولة المصرية والحياة السياسية المدنية.( )[٤] اما الموقف الفكري المؤيد للتمثيل النسبي على أساس الكوتا أو الحصة فيشير جمال البنا التأييده للتمثيل النسبي للاقباط عن طريق الكوتا،إذا كانت هذه إرادتهم حقاً،ولايرى ما يمنع منه ،كما وان التمثيل النسبي لايعمق الطائفية ،فالمصلحة العامة أمر مسلّم به وقيمة التمثيل انها تجعل بقية النواب على اطلاع بوجهة النظر القبطية،فالتمثيل النسبي يحقق الديمقراطية والعدالة ولا يخالف السلامة العامة أو الاصول ،ويجب إن يكون بعدد يتفق مع نسبة الأقباط العدديةأي بنسبة ٥% أو ١٠%،كأن يمثلوا في مجلس النواب بدايةً بعدد (٣٠) نائب.وقد اشار إلبإن التمثيل النسبي ليس الحل الوحيد اذ بإمكانالأقباط الانضمام إلبالأحزاب،ويكون نجاحهم

---

[٦])سمير مرقس،المواطنة المصرية بين خبرة(الداخل الوطنية)وصيغ(الخارج الكوزموبوليتانية)،في مجموعة باحثين،المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية :رؤى جديدة لعالم متغير،اعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية (٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣)،(القاهرة،مكتبة الشروق الدولية،٢٠٠٥)،،ص ص١٠٥٦-١٠٥٧.

[٦])عادل جندي،الحواجز التي تمنع اندماج الاقباط في الحياة السياسية، مجلة رواق عربي، عدد٥٤، ٢٠١٠،ص٦٦.

[٦])محمد عمارة، الاستغلال الامريكي للأقليات، (القاهرة،مكتبة وهبة ،٢٠١١).،ص٧٢.

[٦]) نبيل عبد الفتاح،الدين والدولة والطائفية:مساهمة في نقد الخطاب المزدوج،مصدر سبق ذكره،ص٤٤.

بقدر شعبية الحزب المنظمين أليه الذي سيرشح عدد منهم،وسيكون لهم بهذه الطريقة وزن سياسي.( ) وقد تحققت هذه الكوتا التي أشارإليها جمال البنا من خلال المادّتين(١٠٢) و(٢٤٤)من الدستور المصري الصادر عام٢٠١٤م.(*)ويشير محمد سليم العوا إلىإن نص المادتين آنفا يتضمنان إقرار غير مباشر لنظام الكوتا في تعيين المسيحيين ،وغيرهم من الفئات المذكورة فيهما في مجلس النواب.والمتعارف عليهان ترشح الجهات الأمنية المعنية أسماء كل فئة ويختار رئيس الجمهورية من بينهم كأعضاء في مجلس النواب،مبينا رأيه في النظام الانتخابي الأنسب لتمثيل الأقباطبأنه نظام القائمة النسبية ،وهو بالإضافةإلى تحقيق تمثيلهم بالبرلمان يضمن تواصلاً مستمراً بينهم وبين الأحزاب والقوى السياسية في البلاد مما يقضي على العزلة السياسية التي يعاني منها الأقباط .بل يعاني منها الوطنبحرمانه من عطائهم السياسي،كما أن هذا النظام يقلل من النفوذ السياسي للكنيسة القبطية وهو أمر بالغ الأهمية لتوحيد النسيج الوطنيوللمساواة بين المؤسسة الدينية الإسلامية ،التي لاتملك أي نفوذ سياسي،والمؤسسة الدينية المسيحية التي لها الكلمة العليا في المسلك السياسي للأقباط.( )وقد انتقد حسن البنا النظام الانتخابي في مصر الذي لم يحقق الفائدّة المطلوبة منه ولقصوره للوفاء بالغرض الذي انشأ من اجله،محدداً وجوهاًلإصلاح قانون الانتخاب منها: تحديد صفات خاصة للمرشحين أنفسهم، فعند كونهم ممثلين لهيئات لابد من ان تمتلك هذه الهيئات أغراض مفصلة وبرامج واضحة التي على أساسها يتقدم المرشح ، وعندما لا يكونون ممثلين لهيئات عندها يجب ان يمتلكوا صفات وطريق واضح للإصلاح ما يؤهلهم ويمكنهم من الترشح للنيابة عن الأمة، وان يكون هنالك حدود للدعاية الانتخابية، والعمل على إصلاح جداول الانتخابات وشمولية نظام تحقيق الشخصية،وإقامة العقوبة القاسية على التزوير والرشوة الانتخابية.وأعطى الأولوية والأفضلية لنظام الانتخاب بالقائمة على الانتخاب الفردي لكي يتحرر النواب من ضغط ناخبيهم وإحلال المصالح العامة بدل من المصالح الشخصية في حساب النواب والاتصال بهم.( )

٦ ٧

---

٦)جمال البنا،اخواني الاقباط،مصدر سبق ذكره،ص ص١٥٩-١٦١ وكذلك ص٥٣٤.

*)الدستور المصري الصادر لعام٢٠١٤م.

٦)حوار مع محمد سليم العوا،عبر البريد الالكتروني elawalaw@gmail.com. بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٣.

٦)حسن البنا،مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا،مصدر سبق ذكره،ص ص٣٧٩-٣٨٠.ويوسف القرضاوي،الحلول المستوردة وكيفية جنت على امتنا،مصدر سبق ذكره،ص ص٨٤-٨٥.

أما فيما يتعلق بالتعددية الحزبية والحق في أنشاء حزب قبطي ،فان رؤية الفكر العلماني المصري وتحديداً القبطي تسير مع عدم تكوين حزب سياسي قبطي،وذلك لاعتبارات عدة منها لكي لايكون نزوعا للطائفية ،والمانع الدستوري الذي لايبيح تشكيل أحزاب على أساس طائفي أو ديني،ومع وجود سعي لبعض النشطاء لتكوين حزب قبطي وفق نطاق محدود جدا وضعيف كحالة الاعلان عن حزب(السلام الاجتماعي وصيانة الوحدة الوطنية) في عام ١٩٨٩م،والذي كان أعضائه الخمسين من الأقباط ،والذي قوبل بالرفض من قبل الجانب الديني والسياسي في مصر،وأغلق الباب رسميا بوجه هذه المحاولة الغريبة.( ) وكذلك فكرة إنشاء جماعة الإخوان المسيحيين على غرار جماعة الإخوان المسلمين،وطرح هذه الفكرة في وقت سابق مدير مركز الكلمة لحقوق الإنسان ممدوح نخلة،وأعاد طرحها مرة أخرى المفكر القبطي ميشيل فهمي،وجعل شعارها (حب مصر هو الحل)،وكان تبرير إنشائها من جانبه،هو عدم شعور الأقباط بالتحسن بعد ثورة ٢٠١١م،وفي ظل ظهور عدد من الأحزابالإسلامية،والاتجاه نحو جعل الدولة اسلامية ،مع اختفاء كامل لأي حزب يعبر عن الأقباطبشكل مطلق وهو مايجعل الساحة السياسية المصرية فارغة من تواجد الأقباط السياسي دون تحقيق حقوقهم في المواطنة رغم ماقاموا به من دور كبير في ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م،الا إن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من قبل عدد من الشخصيات القبطية ،معللين ذلك،برفضهم للجماعات الإسلامية المتشددة فكيف الموافقة على تكوين جماعات مسيحية بهذا الشكل،ومن شان هذه الخطوة ان تعزز الطائفية في مصر،ومن هؤلاء الرافضين نجيب جبرائيل رئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان،وأسقف شبرا الخيمة الأنبا مرقس،والمفكر القبطي ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة رفيق حبيب،والمفكر القبطي كمال زاخر.( )

وفيما يخص الموقف الفكري للفكر السياسي الإسلامي المصري المعاصر من قضية التعددية الحزبية وعضوية الأقباط فيها،ينقسم إلى ثلاثة اتجاهات فكرية،يتبلور الاتجاه الفكري الأول برفض تكوين وإنشاء الأحزاب وقد عبر عنه حسن البنا بوصف ان الأحزاب تكونت على أساس شخصي وليس على أساس المصلحة العامة وأنها مبعث على الفرقة والاختلاف ،مشيرا إلى اعتقاد الإخوان المسلمون بان الحزبية قد أفسدت على الناس مرافق حياتهم كافة وأتلفت

٨

[٦])غالي شكري،اقنعة الارهاب: البحث عن علمانية جديدة،(القاهرة،دار الفكر،١٩٩٠)،ص ص ١٨٠-١٨١.

[٦]) اشرف عبد العزيز عبد القادر،مصر...مخاوف الاقباط بعد صعود الاخوان المسلمين،مصدر سبق ذكره،ص ص١٤٧-١٤٨.

أخلاقهم وعطلت مصالحهم ومزقت الروابط التي تجمعهم وكانت الأحزاب في حياة العامة والخاصة الأثر السيئ، وان النظام النيابي غني عن التعددية الحزبية منوهين إلى ان كثير من الدول الدستورية البرلمانية قائمة على نظام الحزب الواحد وهو ممكن.( ) فالأحزاب في فكر الإخوان المسلمين تعصب للرأي وخروجا على الجماعة، وهو ما لا يرضى بهالإسلام،ويحرمه تحريما شديدا لان الإسلام في تشريعاته كافة يدعو إلى الوحدة والتعاون،فدعت جماعةالإخوان المسلمينإلىحل الأحزابالموجودة لتنضم جميعها في هيئة شعبية واحدة ،تعمل لصالح الأمة بموجب قواعد الإسلام.ومع ذلك فقد " أشرك البنا كل من لويس فانوس والمحامي وهيب دوس وهما قبطيان وكريم ثابت وهو ماروني في اللجنة السياسية المتفرعة عن مكتب إرشاد الجماعة" ( ) وهو مايعني بذلك جعل الأحزابْ حزب واحد يضم في فروعه غير المسلمين أيضا.أما سيد قطب فانه ذهب إلى تقسيم البشرية إلى حزبين اثنين:حزب الله وحزب الشيطان، والى رايتين: راية الحق وراية الباطل،فالفرد أماإن يكون واقف تحت راية الحق وهو من حزب الله، وإماإن يكون واقف مع راية الباطل فهو مع حزب الشيطان. وهذان الصنفان متميزان لا اختلاط بينهما ولا امتزاج. فيحدد معيار الانتماء بالعقيدة فقط إذ ليس للأهلأو النسب أو الصهر أو الجنس أو الوطن أو العصبية او القومية، فمن انحاز ووقف تحت راية الله فجميع الواقفين يكونون أخوة في الله فالالتقاء يكون على أساس الرابطة الدينية التي تؤلف حزب الله ومعها تذوب جميع الفوارق تحت هذه الراية.( ) وعلى ذلك يشير حلمي النمنم بان من الثابت في مقالات سيد قطب هجومه الشديد على الأحزاب كلها، مبيناً في احد مقالات سيد قطب بالفكر الجديد توجيهالشباب إلىإن يكفروا بالأحزاب،والى الابتعاد عن الأحزاب والاعتماد على أنفسهم،وكان يحمل كرها شديدا للأحزاب القائمة خصوصا حزب الوفد،معللا ذلك بفقدان الأحزابالأسس التي قامت عليها، وتزايدت كراهيته للأحزاب مع توجهه للإصلاح عبر الإسلام.( ) كذلك بين فهمي هويدي إن جماعة الجهاد في مصر تنقد الأحزاب المصرية من حيث إنحزب الوفد يملك تأريخ اسود في

---

[٧])حسن البنا،مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا،مصدر سبق ذكره ،ص ص ٢٨٧-٢٨٨.

[٧])المصدر السابق،ص ص٢٥٣-٢٥٤.وفهمي هويدي،الإسلام والديمقراطية،(القاهرة،مركز الأهرام للترجمة والنشر،١٩٩٣)،ص٧٢.ومحمد عبد الملك المتوكل،الإسلام وحقوق الانسان،مصدر سبق ذكره،ص١٢٨.و فهمي هويدي،الصحوة الاسلامية والمواطنة والمساواة،مصدر سبق ذكره ،ص١١٣.

[٧])سيد قطب،في ظلال القران،مصدر سبق ذكره،ص٣٥١٥.

[٧])حلمي النمنم،سيد قطب وثورة يوليو،د.ط،(القاهرة،ميريت للنشر والمعلومات،١٩٩٩)،ص ص،٧٥-٧٦

عدائه للإسلام،ولنفوذ الأقباط فيه،وان السلطة والحكم في المجتمع الإسلامي لايكون الا من خلال المسلمين،واستبعاد للمشاركة في هذا الأمرلأي طرف آخر،ولايوجد في المجتمع الا حزبان،حزب الله الواجب إقامته،وحزب جماعة المسلمين،وما عداهما يسمى بحزب الشيطان وقيامه ممنوع.( )انتقد يوسف القرضاوي الموقف الفكري الرافض للتعددية الحزبية والاختلاف بين الناس والدعوة إلى مدرسة الرأي الواحد مشيرا إلى أن الأيام قد أثبتت خطأه لكونه يشكل أساس للدكتاتورية الطاغية مثلما حدث في مصر بموجب نظام ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م وتحديدا في عهد جمال عبد الناصر، ونقد القرضاوي ايضا الاتجاه الفكري الرافض أعلاه ليس في تعامل الإسلاميين مع غيرهم فقط ولكن حتى في داخل السياق الإسلامي نفسه،عندما لايجيزون التعدد حتى بين الفصائل الإسلاميةالمختلفة في الاجتهاد والنظر وهو توجه ضد فطرة وطبيعة الإنسان وضد مفهوم الإسلام ذاته،من خلال بيان القرآن الكريم اختلاف الناس لحكمة أرادها الله ،ومارس المسلمون التعدد على مدار التأريخ فالمذاهب في الفقه كانت أحزابا ولايوجد مايمنع من إن تكون في السياسة أحزاب.( )ويشار إلىإن الحجة التي يستند عليها أصحاب هذا الاتجاه المستندة إلى النصوص المرتبطة بالذمليس بحجة،لان هناك آيات ذكرت الأحزابفي حالة المدح كقوله تعالى((من يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون))(*)، فلماذا الوقوف على آيات الذم واجتنابآيات المدح.( ).وفي سياق الاتجاه الإسلاميالمصري الرافض لتكوين حزب قبطي وهو ما يعبر عن الرفض بطريقة ايجابية بغية انجاز الهدف المطلوب ،نشير إلى ما عبر عنه جمال البنا في رفضه لفكرة أنشاء الحزب القبطي الذي يتولى ترشيح نواب أقباط،لان نتيجته ستكون الفشل في نيل الأغلبية،لان تواجد الأقباط في مصر مبعثراً وليس متركز في منطقة بذاتها،ولا يمثلون أغلبية حتى في شبرا واسيوط،وقد يكون مدرسة لتعزيز المشاعر الفئوية والطائفية،وبهذا يسيء للمصلحة العامة والى

٥

---

[٧]) فهمي هويدي،الصحوة الاسلامية والمواطنة والمساواة،مصدر سبق ذكره ،ص ص١٢١-١٢٢.

[٧])ينظر :يوسف القرضاوي،التربية السياسية عند الامام حسن البنا،سلسلة رسائل ترشيد الصحوة(١٦)،(القاهرة،مكتبة وهبة،٢٠٠٧)،ص ص١٠٢-١٠٤. وفهمي هويدي،الإسلام والديمقراطية،مصدر سبق ذكره،ص٨٢،ومحمد عبد الملك المتوكل،الإسلام وحقوق الانسان،مصدر سبق ذكره،ص١٢٩.

*) سورة المائدة الاية: (٥٦).

[٧])رضوان احمد شمسان الشيباني،الحركات الاصولية الاسلامية في العالم العربي،(القاهرة،مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص٢٢٨.

الأقباط أيضا ،إلا ان هذا لايعني ان لايكون للأقباط حزب،فهذا الحق لهم محفوظ بحكم حرية التعبير،ولكن المرجو في الفائدة التي يقدمها الحزب القبطي.( ) [٧]

والاتجاه الثاني للموقف الفكري السياسي الإسلامي المصري المعاصر لقضية التعددية الحزبية عبر عن الرفض في انتماء الآخرإلى التعددية الإسلامية الموجودة. اذيرى مصطفى مشهور بان الواقع الإسلامي ليس فيه محل لفتح ابوابه للمخالفين للإسلام للدعوة لمبادئهم،وذلك للوقاية التي ينبغي طلب تأمينها للمجتمع والدفاع عن صحة الإسلام وقيمهالإيمانية،وانتقد فهمي هويدي هذا الموقف الرافض لقبول الآخر من خلال ثلاثة أمور (شرعية ورسالية وسياسية)،فشرعية الآخر اكُتسبت من خلال اعتراف القرآن الكريم بالاختلاف بين الناس،ومن الناحية الرسالية فان المشروع الإسلامي كان قائم على استيعاب واختلاف الآخر منذ اعتبار أهل الكتاب أصحاب ذمة،ومن الناحية السياسية إذاما تم حذف الآخر فمع من سيكون الحوار والى من سيتوجه الإسلاميين بالتبليغ،فوجود الآخر المخالف حقيقة موجودة في الواقع السياسي يتوجب التعامل معه.( ) [٧] إن رفض التعددية الحزبية لم[٨]يعد الرأي الرائج بين المفكرينالإسلاميين،فالاتجاه السائد هو القبول بالتعددية الحزبية،فلايوجد نص يحرمها ،ولانظام بديل يكفل ضمان الحريات السياسية في حالة إلغائها،فليس منبين الفقهاء أو المفكرين الذين يشهد لهم من يعارض فكرة التعددية الحزبية بالمجتمع الإسلامي من الشيوخ ((محمد عبدة ،ورشيد رضا،وشلتوت،والغزالي،والقرضاوي)) والدكاترة ((محمد ضياء الدين الريس،وفتحي،عثمان،وكمال أبوالمجد،ومحمد عمارة،وجمال عطية،ومحمد سليم العوا وغيرهم)).( ) وبذلك فان الاتجاه الثالث عبر عن القبول بالتعددية الحزبية في إطارالإسلام.ف (يوسف القرضاوي) يشير الى عدم وجود مانع شرعي من قيام وإنشاء أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الاسلامية،فالمانع الشرعي يتطلب نص ولايوجد نص في ذلك،والتعددية الحزبية هو حماية وصمام أمان من استبداد الفئة الحاكمة على بقية الناس وهو ضرورة في هذا العصر.ويضع شرطان لاكتساب الأحزاب شرعية وجودها من خلال: اعترافها بالاسلام عقيدة وشريعة،وان لاتتنكر له أو تعاديه. وعدم عمل الأحزاب لحساب جهة تعادي الاسلام وأمته مهما كان اسمها وموقعها.فلا يجوز انشاء الأحزاب التي تدعو إلى الاباحية أو اللادينية أو

---

[٧])جمال البنا،اخواني الاقباط،مصدر سبق ذكره،ص١٦٢.

[٧])ينظر:فهمي هويدي،الإسلام والديمقراطية،مصدر سبق ذكره،ص ص٨٢-٨٤.

[٧])محمد عبد الملك المتوكل،الإسلام وحقوق الانسان،مصدر سبق ذكره،ص١٢٩-١٣٠.و فهمي هويدي،الإسلام والديمقراطية،مصدر سبق ذكره،ص٧٦.

الالحاد.( ) وينتقد القرضاوي بعض الفئات التي تمنع او تحرض على منع قيام أحزاب سياسية إسلامية بشكل مطلق مستندة إلى حجج واهية، كالأنظمة الحاكمة والعلمانيين،ومن الحجج القائلةبان السماح للإسلاميين بتكوين حزب سيفتح الباب لدعوة الأقباط بتكوين حزب لهم،منوها إلى أنه لايوجد مانع من إن يكون للأقباط حزب سياسي يعمل في الضوء بدلا من اتهامهم بالعمل بالسياسة عن طريق الكنيسة من دون حزب مرخص.( ) ويذهب محمد سليم العوا إلىأنه لا يوجد اليوم على الدولة الإسلامية أي لوم في قيام الأحزاب فيها إن هي سمحت بذلك وعليها إن تشترط على هذه الأحزاب الالتزام بقيم الإسلام وأحكامه.( ) فوجود الأحزاب السياسية في الظروف الراهنة للمجتمعات الإسلامية ضرورة لحرية الرأي فيها ولتقدمها وان تكون ضمانة لعدم استبداد الحاكم بالمحكوم،والاستبداد واقع في كل هذه المجتمعات.( ) فعلى الرغم من منع قيام الأحزاب على أساس ديني،إلاإن الواقع يشير إلىإن العديد من الأحزاب التي تمت الموافقة على تشكيلها كانت مرجعيتها دينية إسلامية.وبالإمكان مراجعة آراء فهمي هويدي بشان عدم وجود إخطار دستوري من اي نوع كان على قيام أحزاب اسلامية في مصر،مشيرا إلى المادة الثانية من الدستور التي تعطي الاباحة وليس الحضر في الإنشاء،والاختلاف أو الفرق،هو في قيام أحزاب على أساس ديني،وبين التفرقة في المنظمين إليهأو المتعاملين معه على أساس ديني.( )وكذلك ما طرحه محمد مورو منإن قيام أحزاب على أسسأسلاميةأمر مطلوب ومشروع على كل مستوى،وعند تحسس الأقباطأو غيرهم من هذا الأمر،وهو أمر عجيب،لكون الأقباط ينتمون إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية ، فان الحزب الإسلامي هو حزب للجميع مسلمين وأقباط وغيرهم على السواء،وانه يذهب إلى ابعد من ذلك في رأيه، من خلال أشارته بإمكانية أقامة حزب يكون أعضائه من الاقباط ويدافع عن انتماء مصر الإسلامية ويدعو الى الحضارة الإسلامية ويدافع عن الشريعة الإسلامية.( )وما صرح به نائب المرشد العام للاخوان المسلمين سابقا المستشار محمد

[١] [٨]

[٨])يوسف القرضاوي،من فقه الدولة في الاسلام :مكانتها معالمها طبيعتها موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين،مصدر سبق ذكره،ص ص١٤٧-١٤٨.

[٨]) يوسف القرضاوي،الدين والسياسة:تاصيل ورد شبهات،مصدر سبق ذكره،ص ص١٢٩-١٣٠.

[٨])محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الاسلامية ،ط٢،(القاهرة،دار الشروق،٢٠٠٦)،ص٧٥

[٨])محمد سليم العوا الوسطية السياسية،سلسلة الامة الوسط (١١)،(الكويت،المركز العالمي للوسطية،٢٠٠٧)،ص٣١

[٨])فهمي هويدي،احقاق الحق،ط٣،(القاهرة،دار الشروق،١٩٩٩)،ص٧٣.

[٨]) محمد مورو،المسلمون والأقباط:الالتقاء على ارضية الانتماء للحضارة الاسلامية،د.ط،(د.م، كتب عربية،د.ت)، ص٢٠.

مأمون الهضيبيتأكيده على عدم الخلط بين الديانة وعضوية الأقباط ،ورحب بانضمام الأقباط لجماعة الاخوان المسلمين،داعياً الى تشكيل دولة مدنية لا تفرقة فيها على أساس الدين.( ) وهو ما يفتح الباب لإنشاءأحزاب بمرجعية دينية.( ) ويفرق أبو العلا ماضي مابين المرجعية الدينية والمرجعية الإسلامية،في سياق الخلط بين التعبيرين،مشيرا إلىإن المرجعية الدينية تعني فكرة الحزب الديني الذي تكون العضوية فيه لدين واحد،كأن يكون الحزب مقتصراً في عضويته على المسلمين،أو على المسيحيين،أو اليهود فقط .أما المرجعية الإسلامية في الفكر الإسلامي الحديث،تكون فكرة أنشاء الحزب على غرارها على أساس مدني ،والعضوية فيه وفقاً للمواطنة وليس على أساس الدين،والمطبق من قبل حزب الوسط الذي يعد أبو العلا ماضي وكيلا لمؤسسيه،والذي ضم مجموعة من الأقباط من المؤسسين فيه،وهو ذا مرجعية إسلامية،باعتبار إن الحضارة الإسلامية جامعة للمصريين بشكل خاص والعرب بشكل عام.( ) معبراً عن رفضه لقيام الحزب الديني الذي يقتصر في عضويته على المسلمين فقط ، وهو ما تم تحقيقه من خلال حزب الوسط بكونه حزب مفتوح للجميع مسلمين وغير مسلمين وهو حزب مدني له تصور مدني للدولة،وليس فيه حكم لرجال الدين،وقائم على مرجعية الإسلام.( )فالأحزاب السياسية الموجودة فيْ الساحة المصرية لايمكن قبولها ألاإذا ضمت بين صفوفها عدد من المواطنين غير المسلمين المؤمنين ببرنامجه السياسي،وان تم رفضه من قبلهم من الناحية الدينية،ومن خلال ذلك سيكون لهم نصيب من نسبة التصويت لدى فوزه بالحكم وتشكيل الوزارة.( ) [٩] [٠]

لقد شارك الأقباط في تكوين الهيئة التأسيسية لحزب الحرية والعدالة وعين رفيق حبيب المفكر القبطي،نائب لرئيس الحزب،وكشف الحزب مشاوراته لغرض عقد تحالفات مع عدد من القوى القبطية في الانتخابات البرلمانية بعد ٢٥يناير ٢٠١١م، " واشار ناجي نجيب ميخائيل،وهو عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة عن الأقباط ،بان الحزب عقد اجتماعاً

---

[٨])هاني لبيب، قراءة في خطاب الالتباس :التيارات الإسلامية والأقباط،مصدر سبق ذكره،ص٣٢٠.

[٨])نجاد البرعي،بعد ٢٥ يناير :حرية التنظيم في مصر لاتزال في الاسر،مجلة رواق عربي،عدد(٥٨-٥٩)،٢٠١١،ص ص ١٤٦-١٤٧.

[٨])ابو العلا ماضي،المسالة القبطية ..والشريعة والصحوة الإسلامية،تقديم :طارق البشري،(القاهرة،سفير الدولية للنشر، ٢٠٠٧)، ص ص١٠٠-١٠١.

[٨]) سعيد شعيب،مصر رايحة على فين:حوارات سعيد شعيب، تقديم:عبد الحليم قنديل،(القاهرة،مكتبة مدبولي،٢٠٠٥). ص١٢٣.

[٩]) محمد جلال كشك،خواطر مسلم حول ..الجهاد ..الأقليات..الأناجيل،مصدر سبق ذكره،ص٨٤.

مع الكنيسة الارثوذوكسية برئاسة القس باسنتي عضو المجمع المقدس ،والقس بيغول ،وعدد من الرموز القبطية بشأن ترشيح بعض من أفرادها على قوائم حزب الحرية والعدالة .وأوضحإن الكنيسة هي التي رفضت مشاركتها في تحالفات،على الرغم من موافقة الحزب على ترشيح أكثر من (٧٠) قبطياً على قوائمه".( ) وعند إنشاء حزب النور المنبثق من الدعوة السلفية،واستناداً إلى الموقف القانوني القاضي بمنع قيام أحزاب على أساس ديني،أو طائفي(وهو محل انتقاد من قبلهم)،فكان لابد لهم من إن يكون في صفوفه عدد من الأقباط ، وتم ذلك من خلال ياسر متولي،احد أبناء الدعوة، الذي يتمتع بعلاقات عديدة مع الأقباط سواء على المستوى الشخصي ،أومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)،واستطاع أقناع (٥٠) فرداً بالإسكندرية لغرض الانضمام للحزب، الا إن الهجوم قد انهال على الأقباط الداخلين في عضوية الأحزابالإسلامية من المواقع القبطية ،ومن الشخصيات البارزة مثل نجيب جبرائيل ،فانقطعوا عن الحضور،برغم حضورهم في الاجتماعات الاولى.( )إن انتقاد دخول الأقباطإلى حزبّ النور لم يكن من الجانب القبطي[٩] فقط بل كان من الجانب السلفي ايضا،كما وان دخول الأقباط للحزب كان مقتصراً على عدد محدود من الإنجيليين المرتبطين بعلاقات تجارية مع عدد من اعضاء الحزب،ووضعت آليات تمنعهم من الوصول الى المراكز العليا في الحزب،وهذا كله كان منبع إزعاج كبير للجانب القبطي الذي اعتبر ان فكر هذا التيار وقوته المتصاعدة تمثل تهديداً حقيقياً لوجود الأقباط والمكتسبات التي حصلوا عليها في اطار الدولة السائدة شبه العلمانية.( )ويشير هاني لبيب إلى إن الإسلام الصحيح هو المعتدل،المتضمن للشورى والتعددية التي تعترف بوجود غير المسلمين في إطار المجتمع الإسلامي،أماإذا كان على العكس من ذلك ،فان الخطر والضرر سيقع على عاتق الجميع ،يبدأبالمسيحيين لينتهي بالمسلمين،كما وان طرح شعار الإسلام هو الحل ،لايعني الفرز والاستقصاء بقدر ما يعني المظلة الإسلامية،والحضارة العربية والتي تشمل (المصرية والفرعونية والإسلامية)،فالتوجه الإسلامي المعتدل هو الذي يضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا،فالإسلام المعتدل هو الضامن للأقباط وللمصريين

[٩])حسن عبيد،دور الحركات الاسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر (٢٠١٠-٢٠١٢)،مصدر سبق ذكره، ص ٧٩٦.

[٩])احمد زغلول شلاطة، الدعوة السلفية السكندرية :مسارات التنظيم ومالأت السياسة،مصدر سبق ذكره،ص١٢٧.

[٩])محمد يسري سلامة،السلفيون والأقباط في مصر رؤية من الجذور والإشكاليات والتحديات،مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

جميعا سلامتهم وأمنهم،فالإسلام دين شمولي وليس تميزي، والى ذلك لايمكن المزجين ثوابت الدينومتغيرات السياسة.( ) [٤] [٩]

المطلب الثالث: حق تولي المناصب القيادية

اتجهت الرؤى الفكرية للإسلاميين المعاصرين في مصر بشأن التنظير لحقوق الأقباط في تولي المناصب القيادية، نحو ثلاثة رؤى، تمثلت الرؤية الأولىبالرفض المطلق لتولي الاقباط المناصب القيادية والسياسية في الدولة المصرية في حين أيدتالرؤية الثانيةذلك مع بعض التحفظات على مناصب الولاية العامة وذات الصبغة الدينية ،أماالرؤية الثالثةفتمثلت بالقبول لحق تولي المناصب مع أحكامها بالشريعة الاسلامية،ووفقاً للدستور وإرادة الشعب المصري فيما يتعلق بمنصب رئيس الدولة.

لقد نظم المفكرون الإسلاميون في مصر معظم طروحاتهم،وفق الاعتقاد الشائع من ان نظام الحكم في الدولة الإسلامية متصل بنظام الخلافة وشخص الخليفة للمسلمين،وقد يطلق عليه اسم أمير المؤمنين،وهو اعتقاد ليس له نص شرعي. وقد كانت هذه الاسماء أوالألقاب نتيجة لاجتهادات وظروف سياسية محددة ،فوفقاً للشريعة الإسلامية وما تفرضهيكون لجماعة المسلمين حاكم،بأي اسم كان (إمام،ملك،أمير،رئيس جمهورية) لغرض قيادة الدولة ،والدفاع عن أراضيها ودينها وحرمها لكي لاينفرط عقد المسلمين،ويسوس الرعية ،ويفرض العدل والأمن والرخاء.( ) وهنالك من يشير إلىإن تولي الوظائف العامة في الشريعة الاسلاميةٌ لا ينبثق من كونه حقاً للفرد وإنما تكليف من قبل الدولة للفرد المعني الذي هو اهلا لها ،وهو ما ينطبق على المسلمين وغير المسلمين.( ) ومثل الاتجاه الفكري الرافض[٦] لاعطاء الأقباط الحق في تولي المناصب القيادية في مصروكما يشير هاني لبيب،سيد قطب الذي أكد على ان أهل الكتاب ليس لهم حقوقاً سياسية،بل ان لهم بعض الحقوق المدنية،كالتحاكم فيالاحوال الشخصية وفق شريعتهم،وحماية أرواحهم وكفالتها،وإعراضهموأموالهم ،والتمتع بالضمان الاجتماعي عند العجز والفقر كالمسلمين على حد سواء.( ) مشيراً إلى آية الموالاة :((يا [٧] [٩]

---

[٩])هاني لبيب،صعوبات الممارسة الديمقراطية في حزب العمل –مصر شهادة من الداخل،مجلة المستقبل العربي،عدد ٢٩٦،٢٠٠٣،ص ٩٥.

[٩])محمد ابراهيم المرشدي،عروبة مصر واقباطها:على طريق مشروع حضاري وقومي،تقديم :محمد عمارة،(د.م، دار الشرق الاوسط للنشر،د.ت)،ص١١٧.

[٩])صادق المخزومي،الاسلام والمسيحية:سوسيولوجيا العصور التأسيسية،(لبنان–كندا،الرافدين،٢٠١٦)،ص٣٤٠.

[٩])هاني لبيب، قراءة في خطاب الالتباس :التيارات الإسلامية والأقباط،مصدر سبق ذكره،ص٣٠٨.

ايها الذين امنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض))*من حيث ان القرآن يربي الانسان المسلم على الاخلاص لربه ولرسوله ولجماعته المسلمة ولعقيدته ،وتكون المفاضلة كاملة بين الصف الذي يقف فيه المسلم ويرفع راية الله وبين الصف الآخر الذي لايرفع هذه الراية.وموالاة الجماعة غير المسلمة يعني الارتداد عن دين الخالق،ذلك أن المطلوب من المسلم تجاه أهل الكتاب هو السماحة معهم ،ألا انه منهي عن موالاتهم بمعنى التناصر،والتحالف معهم، فلا يجوز الخلط مابين السماحة والبر الذي أمر به القرآن الكريم في التعامل مع أهل الكتاب في إطار المجتمع المسلم الذي يعيشون فيه مكفولي الحقوق وبين الولاء الذي لايكون الا لله وللرسول وللجماعة المسلمة. فلا ينبغي ان يتماه حسم المسلم بالمفاضلة الكاملة فيما بينه وبين من كان طريقه غير الإسلام.ومن الخطأإن يتم التصورأو الاعتقاد بوضع يد المسلم بأيدي أهل الكتاب لان طريقهما ليس واحد فعندما تكون المعركة مع المسلمين فان أهل الكتاب سيكونون مع الكفار والملحدين،ونداء هذه الآية موجه إلى كل جماعة مسلمة قائمة في أي ركن من أركانالأرضإلى يوم يبعثون.( ) فضلاً عن ذلك ينضم كل منشكري مصطفى وصالح سرية لهذا الاتجاه الرافض،من خلال بيان الأخير بعدم جواز الاستعانة بغير المسلمين في أي من المسائل والأمور التوجيهية ،وان جاز الاستعانة بهم فب الأمور ذات الإطار الفني المعرفي.ويشير عبد السلام فرج إلىأن إشكالية أهل الكتاب تُحل عند قيام الدولة الإسلامية من خلال التأكيد على كونهم أقلية دينية اجتماعية وليس أقلية سياسية تشارك في الحكم والسلطة التي تدير شؤون المجتمع وتصنع القرار، كما وان المساواة الكاملة "قيمة خيالية" ،لان المساواة متصلة بالعدالة،ولا توجد عدالة في مساواة الأقلية بالأغلبية مساواة كاملة ،وانه ليس من العدالة إن يكون الذمي من باب المساواة رئيس للدولة المسلمة، أو صانع للقرار السياسي أو الاستراتيجي فيها مثل قرار الحرب،وان الحقوق الإنسانية والأخلاقية والاجتماعية والقانونية التي أعطيتلأهل الكتاب المبينة في صحيفة المدينة جسدت خصائص التسامح الكبير والأخلاقية والربانية والواقعية والعالمية التي اختصت بها الحضارة الإسلامية وفي مقابلها دفعهم الجزية.( ) [٩]

[٨]

*) سورة المائدة الاية:(٥١).

[٩])سيد قطب في ظلال القران،مصدر سبق ذكره،ص ص٩٠٧-٩١٠.وفهمي هويدي،الصحوة الاسلامية والمواطنة والمساواة،مصدر سبق ذكره،ص ص١١٨-١١٩.

[٩]) ينظر: نيفين عبد المنعم مسعد،التيارات الدينية في مصر وقضية الاقليات،مجلة المستقبل العربي،عدد١١٩ ،١٩٨٩، ص١٠٣-١٠٥.

لايخرج عن هذا الإطار ايضا منظري الدعوة السلفية في مصر تجاه الأقباط ففكرهم الذي يتناول إشكالية الحق في تولي المناصب القيادية ،هو فكر منتقص لحقوق الأقباط السياسية ، اذ تجمع الآراء السلفية على انه ليس من حق الأقباط المواطنين تولي الوظائف الكبرى والقيادية ،وليس لهم الحق في تولي الولايات العامة كقيادة الجيش أو سرية من سراياه ،ولا يجوز إشراكهم بالقتال ولا ان يتولوا الشرطة أوأي منصب في القضاء ولا أي وزارة ،والقول بمساواة أبناء البلد الواحد هو ماينا قض الكتاب والسنة والإجماع.( ) ويشير ياسر برهامي الى رفض تولي الاقباط مواقع سيادية في الدولة الإسلامية، ويعطيهم حق تولي مواقع فنية وإدارية فقط ومن دون تفصيل في هذا الموضوع، ويعد عماد عبد الغفور الامين العام لحزب النور أكثر مناورة وبرغماتية عند مناقشة هذه القضية ، " فهو يتهرب من السؤال بإجابته بحق القبطي بالترشيح لموقع رئاسة الجمهورية ،ضمن برنامج حزب النور،فيما يرفض التعليق في لقاء تلفزيوني على فتاوي شيوخ السلفية بعدم جواز تولي القبطي المواقع العليا ،ويلمح إلىان هذه الفتاوى ليست من اختصاص حزب النور ،فهو معني بما يصدر عنه بصورة رسمية".( ) فالأساس في تولي المناصب القيادية هو الهوية الدينية التي تسبق الكفاءة ،فيحرم على الأقباط مناصب الولايات (كمنصب المحافظ،وعضوية المجالس التشريعية ،والرئاسة،ونائب الرئيس)،ويمكن بدلاً من ذلك ان يكونوا مستشارين.( ) [٢]

لقد تعرضت فتاوي السلفيين التي ناقشت مسائل الأقباط إلى انتقادات من الأزهر والكثير من المفكرينأمثالمحمد سليم العوا، منتقداً الفتاوى التي ناقشت ولاية غير المسلمين باعتبار ان الأدلة التي استشهدوا بها تحتاج إلىإعادة نظر ،إلى جانب فهمي هويدي الذي عبر عن كون هذه الفتاوى ما هي الا فتاوى مفخخة التي تشوه الإسلام ،ولا تعنى بتحقيق العدل والمساواة لمقاصد الشريعة.( )ويمكن الاشارة هنا إلىإنحسن[٣]البنا قد تحدث في رسائله بشكل صريح عن إسلامية الحكم ،والتشكيك في أهلية غير المسلم لتولي وظائف معينة،وتكون الاستعانة بهم عند الضرورة في مناصب لا تحمل صفة الولاية العامة،وعلى ذلك

---

[١]) وائل لطفي،الاقباط في مصر وتحديات الواقع السلفي،مصدر سبق ذكره،ص ٢٤٢وص٢٤٩.

[١])نقلاً عن محمد ابو رمان،السلفيون والربيع العربي:سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية،مصدر سبق ذكره،ص١٤٧.

[١])احمد زغلول شلاطة، الدعوة السلفية السكندرية :مسارات التنظيم ومالأت السياسة،مصدر سبق ذكره،ص١٢٥.

[١]) حسن عبيد،دور الحركات الاسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر (٢٠١٠-٢٠١٢)،مصدر سبق ذكره، ص ص٧٩٧-٧٩٨.

فان وجود غير المسلم في هذه الدولة يكون بحسب الحاجة فهو حضور استدعائي ،ولا يجسد معنى الحق الأصيل بالمشاركة في السلطة.فضلاً عن ذلك لا يوجد اتفاق على المناصب التي تحمل صفة الولاية العامة فالبعض يقصرها على رئاسة الدولة والبعض الأخر يتوسع في مفهومها لتشمل عدد من المناصب التي تشكل العمود الفقري لجهاز الدولة.فالشيخ محمد عبد الله الخطيب يذهب إلىأن الولاية العامة في اصطلاح الفقهاء تُنسب لجميع انواع السلطة التي يمارسها الخليفة أو الولاة أوأي من الأمراءأو الدولة والحكام،وبذلك فالولاية تنسحب على السلطات (التشريعية،التنفيذية،القضائية) وتحديداً الأخيرة لوضعها الخاص في النظام الإسلامي لوظيفتها في الفصل بالمنازعات واستيفاء الحقوق وإقامة الحدود وباقي العقوبات.ويرى محمود غزلان إلى أنه من حق الأقباطإن يباشروا "اعمال السياسة انتخاباً وترشيحاً وولاية المجالس النيابية بأنواعها،وكذلك تولية الوظائف العامة في الدولة عدا وظيفة الأمانة العامة (رئاسة الدولة)".( ) كذلك بين مهدي عاكف (المرشد العام السابق لجماعة الاخوان) في احد حواراته بشان تولي الأقباط للمناصب القيادية،بأنه من حقهم العمل وتولي المسؤولية في الوزارات والهيئات لكونها مناصب،وليست ولاية ،ذلك ان الولاية المقصود بها الرئاسة فقط.( ) مؤكداًفي حديث صحفي نشر[٥]عام ٢٠٠٦مذكر فيه قبوله ان يتولىالحكم في مصر حاكم مسلم وان كان ماليزياً، وهو ما يبينّ حقيقة فكر الإخوان المسلمين من انه فكر عابر للأوطان يؤمن بإخوة الدين وليس الوطن ،فالإسلام هو الوطن والقومية،إذ بموجب عقيدة الولاء والبراء، والصفاء فان الحاكم المسلم ايا كانت جنسيته أفضل من القبطي المصري في حكم مصر.( ) ويذهب عصام العريان (نائب رئيس حزب الحرية والعدالة) إلى التأكيد في إحدى تصريحاته الصحفية ،بأنه لايمانع ان يكون الرئيس قبطيا،واقرنها بإرادة الشعب،قائلاً: " أنالأمر سيكون مزحة ان يتقدم مرشح مسيحي لان المجتمع لايقبل

[١])حسن البنا، مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا،مصدر سبق ذكره،ص ١٣. وسامح فوزي،الحركات الإسلامية وقضايا المواطنة ..قراءة في الموقف من الأقباط،،مصدر سبق ذكره،ص ص١٣٢-١٣٣.وعمر حمزاوي وناثان ج.براون،جماعة الاخوان المسلمين المصرية:مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مغلقة ،أوراقكارنيغي،مركز كارنيغي للشرق الاوسط ،عدد١٩ ،٢٠١٠،ص١٤.

[١])اشرف عبد العزيز عبد القادر،مصر...مخاوف الأقباط بعد صعود الاخوان المسلمين،مصدر سبق ذكره،ص١٤١.و مصطفى احمد ،الأقباط في مصر :الدين والسياسة،مجلة أبحاث إستراتيجية،مصدر سبق ذكره،ص٧٧.

[١])عصام عبد الله ، مخاوف الأقباط من حقبة الإخوان في مصر،مصدر سبق ذكره،ص ص١٧٨-١٧٩.

بذلك".( ) وهو ما يعبر عن التناقض بالطّرح،فالحق مباح ولكن النتيجة محسومة بحسب التوجه العام للإرادة الشعبية.كما يشير يوسف القرضاوي الى انه من حق أهل الذمة تولي وظائف الدولة كالمسلمين الا ما غلب عليه الصفة او الصبغة الدينية كرئاسة الدولة والإمامة وقيادة الجيش والقضاء بين المسلمين والولاية على الصدقات ونحوه. فالخلافة او الإمامة هي رئاسة عامة للدين والدنيا وهي خلافة للنبي(صلى الله عليه واله وسلم) ولايجوز ان يخلفه غير المسلم،ولايعقل إن ينفذ أحكامالإسلام غير المسلم،وقيادة الجيش ليس عمل مدني بل هو عمل عبادي والجهاد قمة العبادات في الإسلام،والقضاء هو الحكم بالشريعة الإسلامية ولايطلب من غير المسلم ان يحكم بالإسلام لكونها أحكام لايؤمن بها،وكذلك الولاية على الصدقات وغيرها من الوظائف الدينية.أما الوظائف الأخرى في الدولة فيحق لأهل الذمة توليها على ان تتوفر فيهم شروط الأمانة والكفاية والإخلاص للدولة،مشيرا الى سماحة المسلمين بحسب اراء الماوردي في الاحكام السلطانية لجواز تقليد الذمي وزارة التنفيذ ،التي تكون مهمة الوزير فيها تبليغ وتنفيذ أوامروأحكامالأمام.( )* ويتجه القرضاوي اكثر نحو المعاصرة عندما يشير الى تغّير الاجتهاد في العصر الحاضر من حيث كون القضاء فيه جماعياً،والمحكمة تتكون من عدة قضاة فانه وضح عدم الممانعة من إن يكون بعض القضاة من غير المسلمين على ان يمتلك المؤهلات التي تمكنه من ذلك.أما القضاء في مسائل الاحوال الشخصية فانها تترك للقضاة المسلمين لكونها ذات طابع ديني،وان يكون لغير المسلمين محاكمهم الخاصة.( ) ويقرر الاسلام حسب ما أشار اليه فهمي هويدي بالمساواة بين الجميع ويؤكدها ،الا انه ترد استثناءات مقبولة على هذه القاعدة ،يتم التفريق فيها بين المسلم وغير المسلم ،ليس على أساس التفضيل وإنما وفقاً للتصنيف الذي لا يتعارض مع المساواة ،أما التمييز يتعارض مع العدل،لاستيفاء شروط محددة لمواقع بذاتها،

---

[١])نقلاً عن عمر وهيب ياسين العزاوي، بناء النظام السياسي الجديد في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٤ص٢٠٦.

[١])يوسف القرضاوي،غير المسلمين في المجتمع الاسلامي،مصدر سبق ذكره،ص ص ٢٣-٢٤. .

*) ويتفق نائب المرشد العام للاخوان المسلمين محمد حبيب مع مابينه يوسف القرضاوي من حيث انه من الظلم لغير المسلمين ان يُكلفوا بمهام لا يؤمنوا ولا يعتقدوا بأحكامها لان مهمة الحاكم في المجتمع الاسلامي تطبيق الشريعة الاسلامية. [ينظر:سامح فوزي،الحركات الإسلامية وقضايا المواطنة ..قراءة في الموقف من الأقباط،،مصدر سبق ذكره،ص١٣٣. وكذلك لنفس الاراء ينظر:سعيد عبد الحكيم زيد،نصارى العرب واقباط مصر :قراءة تأريخية ورؤية تحليلية، (القاهرة، مكتبة وهبة،٢٠٠٨)،ص٢٦٣.]

[١]) يوسف القرضاوي، الدين والسياسة:تاصيل ورد شبهات،مصدر سبق ذكره،ص١٥٩.

"تفترض إن اعتناق الفرد للإسلام ،عنصر يوفر قدراً اكبر من التوافق والانسجام والمصلحة بالتالي،واشتراط الإسلام هنا هو من قبيل مواصفات ومؤهلات الوظيفة وينبغي ألا يحمل باعتباره انحيازاً يقوم على التفرقة الدينية أو الطائفية".( )ويذهب محمد سليم العوا إلىأن المواطنين سواء في تولي جميع المناصب من دون التمييز بينهم على أساس العقيدة الدينية ولا يستثنى من ذلك الا المناصب الدينية نفسها ،كالمناصب الكنسية للأقباط والإسلامية للمسلمين.( ) مشيراً إلى بيان ذلك بشكل أوضح من حيث أن لغير المسلمين الحق في تولي الوظائف العامة كما هو حال المسلمين من دون زيادة ولا نقصان،باستثناء وحيد من هذا الحق هو الوظائف ذات الصبغة الدينية مثل (رئاسة الدولة وقيادة الجيوش العامة في الجهاد والولاية على الصدقات –الزكاة) فالدولة مكلفة بإقامة الدين وهم لا يؤمنون أو يدينون به،والقيادة العامة للجيوش في الجهاد تتضمن نفس المعنى.فالولاية العامة تتضمن القيام بواجبات الحاكم أورأس الدولة الاسلامية ،وهي واجبات تضم أمور دينية صرفة يعد تكليف القبطي بها تكليف ماليس في وسعه ،أو فوق طاقته، يخالف واجب البر به المقرر شرعاً.ألا انه عاد موضحاً بأنه يجوز "أن يكون المواطن غير المسلم فرداً مهما علت رتبته في الجيش وموظفاً مهما ارتفعت درجته في الحكومة ،وعضوا في المجالس النيابية والمحلية المختلفة، شرط الا يكلف في وظيفته بأداء عمل ديني إسلامي أو عمل ذي صبغة دينية".( ) ويبن العوا بان هنالك وظائف مثل المحافظ يريد الأقباط أن ينالوها،الا انه يوجد تعصب من بعض الناس تجاه البعض الآخر،فعدم تولي بعض المناصب نابع من التعصب وليس نتيجة لوضع في الدولة،ذلك إن الحكومة لم تأمر احد بان لا يعين قبطي ويعين مسلم.( ) فلا يوجد مانع دستوري أو قانوني من تولي الأقباط أي منصب في الدولة بما في ذلك رئاستها ،الا أن الوضع القانوني والدستوري شيء والواقع العملي شيء آخر،وليس من الحكمة ان يتجاهل الرأي

٣

[١])فهمي هويدي،مواطنون لا ذميون،ط٣،(القاهرة،دار الشروق،١٩٩٩)،ص١٥٥

[١]) محمد سليم العوا،للدين والوطن :فصول بعلاقة المسلمين بغير المسلمين،مصدر سبق ذكره،ص١٨٥. وكذلك محمد سليم العوا،الوسطية السياسية،مصدر سبق ذكره،ص٤٢.

[١])محمد سليم العوا،الفقه الإسلامي في طريق التجديد،ط٣،(القاهرة،سفير الدولية للنشر،٢٠٠٦)، ص٧٦ وص١٤٠. ومحمد سليم العوا،الاقباط والإسلام،مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

[١]) محمد سليم العوا،للدين والوطن :فصول بعلاقة المسلمين بغير المسلمين،مصدر سبق ذكره،ص٩٨ومي مجيب عبد المنعم مسعد، الاقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد،سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠٤)،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٢)،ص٢٥٦.

القانوني التوجه الشعبي، والاتجاه المحتمل ،أن لم نقل المؤكد لتصويت الناخبين المصريين الذين لاتقل نسبة المسلمين منهم عن٩٥%.( ) وفيما يتعلق بمناصب الولاية ألعامةيرى طارق البشري رؤية منفتحة بشكل أكثر الا انها مرتبطة بنطاق الشريعة الإسلامية ولا تخرج عنها.مبيناًإنمهام السلطة قد تغيرت(*) فلم تعد السلطة قائمة على الفرد الواحد في إدارتها وتسير شؤونها،وإنماموزعة بين العديد من الهيئات والأجهزة،وحلول القرار الجماعي بدلاً من القرار الفردي،فسلطات الدولة اليوم توزعت على سلطات ثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية،وفي النظم الحديثة استبدلت بما يدعى بالقيادة الجماعية أو العمل الجماعي سواء كان تشريعيا أو تنفيذيا أو قضائيا ،بدلا من القيادة الفردية لشخص واحد.( ) وان وظيفة القضاءاليوم قد توزعت علىأقسام،تتعلق بالولاية،وتقسيمات تتصل بأنواع الدعاوي،وأخرى تتعلق بالاختصاص الإقليمي ،وكذلك إحلال نظام القضاة المتعددون بدلا من القاضي الفرد كما هو (الحال بالسابق وبحسب ما صوره الماوردي)،فيتشارك القضاة المتعددون(ثلاثة أو

---

[١])حوار مع محمد سليم العوا،عبر البريد الالكتروني،مصدر سبق ذكره.

*) وفي هذا السياق يوضح عبد الحميد متولي ان الإحكام الشرعية في غير مجالات العقيدة والعبادة تختلف وفقا لاختلاف الظروف،ففي بداية الإسلام كانت الدولة قائمة على العقيدة الدينية ،اما في هذا العصر فان الدولة،ومنها الدولة الإسلامية قائمة على أساس القومية من دون اشتراط لوحدة العقيدة الدينية.فالحرب في السابق كانت تجري لأجل الدفاع عن العقيدة الدينية ضد أعدائها في الدين ويكون عبء الحرب على المسلمين وحدهم اما اليوم فان الحرب تكون دفاعا عن الوطن وأبنائه ويشارك الجميع فيها،وعلى ذلك فالظروف تتغير والإحكام تتغير تبعا لها.ويؤكد عمر التلمساني على مفهوم المساواة بين المسلم وغير المسلم،وتكافؤ الفرص بين الاغلبية والاقلية في مسالة تولي الوظائف من أصغرها الى أكبرها دون تمييز،ويذهب محمد جلال كشك في مسالة اختيار رئيس الجمهورية، الى انه من حق اي مواطن ان يرشح نفسه الانتخابات ويقع الاختيار على الامة،وكذلك عبد المنعم ابو الفتوح القيادي البارز في جماعة الاخوان المسلمين يشير الى ان من حق القبطي ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية وللانتخابات البرلمانية بصرف النظر عن ديانته وتوجهه السياسي،ويقع الاختيار على الشعب وفق إرادته، ونفس الراي لابو العلا ماضي ،مشيرا الى اجتهادات محمد سليم العوا وطارق البشري في فكرة الولاية،.[ينظر: طارق البشري،بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي، في مجموعة باحثين،الشعب الواحد والوطن الواحد :دراسة في اصول الوحدة الوطنية ،مصدر سبق ذكره،ص٦١. وطارق البشري،المسلون والأقباط،في اطار الجماعة الوطنية،مصدر سبق ذكره،ص٧١٢.ونيفين عبد المنعم مسعد،التيارات الدينية في مصر وقضية الاقليات،مصدر سبق ذكره،ص ٩٦. ومحمد جلال كشك خواطر مسلم حول ..الجهاد ..الأقليات..الأناجيل،مصدر سبق ذكره،ص٨٣.وسعيد شعيب،مصر رايحة على فين:حوارات سعيد شعيب،مصدر سبق ذكره،ص ٧٢ وص١٣٣.]

[١]) طارق البشري،بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي ،مصدر سبق ذكره،ص٤٥.

خمسة أوأكثر) في الحكم أو النظر بالمنازعة الواحدة وإصدارالقرار بشأنها.( )فطالما أنالهيئة هي التي تملك الولاية فانه من الممكن ان يشارك فيها غير المسلمين مع وجود ثلاثة ضوابط هي:( ) [٧] [١]

١) أن تكون الهيئة مسلمة ،أيإن مرجعيتها الشريعة الإسلامية.

٢) أن يكون أكثرأعضاء الهيئة مسلمين.

٣) تحقيق الصالح الإسلامي العام ،أي صالح الجماعة الوطنية بحسب الضوابط المبينة لمفردة المصلحة عند الأصوليين.

وقد ذكر البشري في إحدى حواراته إلى انه " لا يوجد في الفكر السياسي الوارد في الدساتير والقوانين ما يمنع أي قبطي من تولي اي منصب من مناصب الدولة الا مايتعلق بالمناصب ذات الصفة الدينية كمشيخة الازهر والبطريركية القبطية".( ) أما مسألة رئاسة الدولة فلا [٨] يوجد مانع من فتح الباب لجميع المواطنين بمنطلق المساواة للترشيح لرئاسة الدولة بغض النظر عن الانتماء العقيدي،وفي ضوء ذلك يتم قبول ما تختاره الأغلبية وفق انتخابات نزيهة وحرة،وليس هنالك من ضرورة للنص على أن يكون رئيس الدولة مسلماً،بعد ان أصبحت الدولة الحديثة تدار بموجب مؤسسات وهيئات وبحسب مابينه هويدي ناقلاً عن البشري "في حلهُلإشكالية تعيين غير المسلمين في الولايات العامة".( )وعلى ذلك قدم البشري اجتهادٌ تفكيكي للمؤسسات الحالية للدولة مقارنة بماكانت عليه في السابق،ويبقى الأساس الرئيسي هو الجامع الإسلامي لها وللعاملين في ظلها وبحسب الشروط الثلاثة المذكورة أعلاه للهيئة التي تمتلك الولاية والتي من الممكن ان يشارك غير المسلمين فيها.الا أن طارق البشري انتقد سياسة الكنيسة التي تريد فرز جماعة الأقباط عن نطاق الجامعة السياسية المصرية في إشارته إلى بيان البطريرك عند سؤاله عن إمكانية تولي القبطي رئاسة الدولة ،اذ أشار البطريريك انه عندما تأتي ساعة الانتخابات فان المسلم لن يختار القبطي كمرشح ،معبرا عن ان العلاقات

---

[١])طارق البشري،المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية،د.ط،(د.م،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠). ص٧٢١.

[١])سيف الدين عبد الفتاح،الشريعة الاسلامية والمواطنة :نحو تأسيس الجماعة الوطنية،في مجموعة باحثين ،المواطنة في مواجهة الطائفية،مصدر سبق ذكره،ص ٦٠.

[١]) حوار مع طارق البشري عبر البريد الالكتروني،مصدر سبق ذكره.

[١])فهمي هويدي،عن المادة الثانية من الدستور وقضايا المواطنة،في مجموعة باحثين،المواطنة في مواجهة الطائفية،مصدر سبق ذكره،ص ص٢٨-٢٩.

بين المسلمين والأقباط ليست طيبة، فالبابا هنا ،من وجهة نظر طارق البشري، لايسعى لتغيير الواقع الذي يتحدث عنه،ولا ينظر في إمكانيات تغييره،منوهاعن أن العلاقات في السابق لم تكن كذلك،وكأنما البابا يريد ان يرتب على ذلك نتائج العزلة التي يريد بقاءها،بعدها من طبيعة الأمور.( ) [١] [٢]

المطلب الرابع: الحق في الانفصال وتكوين دولة قبطية

يشير محمد عمارة إلى أن مخطط التفتيت للعالم الإسلامي يعود إلى أربعينيات القرن العشرين المعد من المستشرق برنارد لويس من باكستان إلى المغرب وفقاً لأسس عرقيةواثنيه ودينية ومذهبيةوتبنى هذا المخطط تقسيم العراق على ثلاث دويلات (كردية وسنية وشيعية)،وتقسيم السودان على دولة زنجية مستقلة في الجنوب ودولة عربية في الشمال ، وتقسيم لبنان على خمس دول حسب الدين والمذاهب الموجودة فيها، أما مصر فقد كان التخطيط لتقسيمها على دولتين في الأقل واحدة إسلامية والثانية قبطية في الجنوب (الصعيد)،وعدّ عمارة إن ظهور جماعة الأمة القبطية التي برزت في النصف الأول من الخمسينيات للقرن العشرين والتي دعت إلى تحرير مصر من الإسلام والمسلمين بمثابة التنفيذ للمخطط،والهجرات القبطية الى دول المهجر الأجنبية (أميركا وكندا واستراليا) التي احتضنتالكثير منهم الاستخبارات المعادية، والدوائر الصهيونية،وتكونت منذ ذلك الوقت بداية التنظيمات القبطية المعادية لوحدة مصر الوطنية ولعروبتها وهويتها الإسلامية الحضارية.( )إذ يحصل أقباط المهجر علىٰ الدعم الأوربي والكونكرس الأمريكي والبيت الأبيض والفاتيكان،وهوما جعلهم يشكلون جماعة ضغط تعمل على دفع الحكومة المصرية لتبني سياسات معينة وإقرار قوانين وتشريعات لمصلحة الأقباط.( )إن استخدام الغرب لورقة الأقلّيات طريق ووسيلة للهيمنة ، لتقلب[٢]سمة التنوع في نطاق الوحدة إلىرغبة للانفصال والتشرذم والتفتيت، مما يوجب على العقلاء والحكماء من مختلف الاتجاهات إنقاذ الدين من الاستغلال الاستعماري.( ) فالمتهم بهذا الانفصال [٣] والعمل على تفتيت مصر الى دويلات عنصرية وطائفية احدها قبطية والأخرى نوبية، من وجهة نظر اسلامية هيأميركا وإسرائيل وهي تهمة يرددها الجميع في مصر وعلى مستوى

---

[١] طارق البشري،الدولة والكنيسة،مصدر سبق ذكره،ص ص ٢٤-٢٥.

[١]ينظر: محمد عمارة، في المسألة القبطية :حقائق واوهام ،(القاهرة،مكتبة الشروق ،٢٠٠١). ص ص١٧-١٩.

[١] وائل لطفي،الأقباط في مصر وتحديات الواقع السلفي،مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

[١] سعيد عبد الحكيم زيد،نصارى العرب واقباط مصر :قراءة تاريخية ورؤية تحليلية،مصدر سبق ذكره،ص٢٩٠.

العالم،ويؤكدها العلمانيون،بعدها احتمال واقع يتم استخدامه كسلاح في وجه التيار الإسلامي عند عزمه على تطبيق الشريعة الإسلامية.وفي الإشارةإلى مابينه البابا شنودة من رفضه لقيام هذه الدولة القبطية باعتبار انه من غير الممكن إن يكون الأقباط في مكان محدد كأسيوط تاركين تأريخهم في المناطق الأخرى كوادي النطرون على سبيل المثال،وعلى أساس ذلك، يوضح محمد يحيى بان دقائق الدولة المقترحة لا تكتفي بأسيوط ،بل تذهب لتمتد إلىأجزاء من الفيوم والقاهرة وصولا الى وادي النطرون بالتحديد كممر حيوي إلىالإسكندرية عاصمة للدولة المدعوة ومقر الكنيسة الأصلي،مع وجود ممر بحري آخر ناحية البحر الأحمر في نفس منطقة الأديرة الحالية.( )وكذلك تتهم الجماعة الإسلائيةالأقباط بأنهم انفصاليون يرومون الاستقلال بصعيد مصر،ويعتبرون لبس القساوسة السواد تعبيراً عن الحزن لإسلامية مصر،ولن يلبسوا البياض الا بعد ان تعود مسيحية.( ) حيث انتقد ايمن الضواهري[٥]في تسجيل له بُث عقب عزل محمد مرسي في ٣٠يونيو ٢٠١٣م البابا تواضروس الثاني بسبب الانقلاب على الرئيس مرسي قائلاً " أما الصليبيون فقد صرح كبيرهم (تواضروس) في اجتماع اسقاط حكومة مرسي بان هذا اليوم يوم تأريخي.لقد أيد الصليبيون اسقاط حكومة محمد مرسي ،لان إسقاطها خطوة في طريق انشاء دولتهم القبطية التي يسعون لسلخها من جنوب مصر.لم يتحمل الصليبيون حكومة محمد مرسي رغم تأكيداته المتكررة انه رئيس لايفرق بين مسلم ومسيحي ،واندولته تقوم على الوطنية وليس على العقيدة الدينية ،ولكنهم لم يتحملوا ان يرأس مصر رئيس ينتمي لجماعة إسلامية ،لانهم لايريدون ان يحكم مصر ألا علماني موال لأمريكا ،حتى يستمروا مع الأمريكان والصهاينة في مخططهم الرامي لتقسيم مصر .." ( ) وعلى مستوى تعزيز الهوية القبطية داخل مصر بين الاقباط والعمل على انسلاخهم منإطار الجماعة الوطنية والسياسية،وجعلهم أقلية مكرسة في مجال الكنيسة ومعزولة،يشير طارق البشري الى إجراءات ادارة الكنيسة وسياستها التي لا تنصاع لسلطة الدولة المصرية بمؤسساتها القانونية والدستورية وهيئاتها من خلال أحكام سيطرة الكنيسة وهيمنتها الذاتية

[٢]

---

[١]) محمد يحيى،ماذا يريد الانبا شنودة،نحو طلائع اسلامية واعية،كتاب المختار(د.م، د،ن، د.ت).،ص ص١٥-١٦.

[١]) كمال السعيد حبيب،الآخر في فقه الجماعة الإسلامية قبل المراجعات وبعدها،مصدر سبق ذكره ص ص٢٦٦-٢٦٧.

[١])نقلاً عن:مراد الشيشاني،المسيحيون في خطاب الحركات السلفية بعد الربيع العربي،في مجموعة باحثين، المسيحيون وربيع العرب،فعاليات ورشة عمل اقليمية ٢٨-٢٩ ايلول ٢٠١٣،(عمان،مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠١٥). ص١٨٥.

على شؤون الاقباط والإفلات بهم من سيطرة الدولة بمؤسساتها وهيئاتها،وهو نظام يعود بالمصريين الى نظام الملة المعروف لدى المجتمع الإسلامي في السابق ،فكل طائفة تدير شؤونها بنفسها من خلال رجالها بموجب التنظيم الداخلي المفروض عليهم وفق الأعراف المتبعة لديهم ،وهو يعزل الجماعة عن بقية الناس في البلد الواحد الذي يعيشون فيه ،فهو نوع من الإدارة الذاتية لشؤون هذه الجماعة بلا ارض مخصصة تسكنها وتقيم عليها،فينفرد صاحب القرار بالنفوذ والسلطة عليها .اذ تمت محاربة نظام الملة تأريخياً من المسلمين والمسيحيين في القرنين التاسع عشر والعشرين لأجل تجاوز نظام الملة هذا وإنشاء الجماعة الوطنية المصرية بما يكون لدولتها الهيمنة على جميع المواطنين بالتساوي في المعاملة من حيث الشؤون الخاصة أو شؤون الولايات العامة،وجاهد المسلمون في مصر في التجديد بالفقه الإسلامي بما يتسع لمفهوم الجماعة الوطنية وأوضاعالمساواة الكاملة في الولايات العامة والخاصة وفرضها وان تنوعت الأديان .( )[٧]

ومن هنا ردود الإسلامييننعلى المستوى الفكري بشان أنشاء الدولة العلمانية أو المدنية بدلاً من الدولة الدينية أو الإسلامية ،لكون الدولة الأولى في فكر الأقباط والعلمانيين الحل والضمانة لتمتع الأقباط بالمواطنة والمساواة التامة مع المسلمين في مصر،والحصول على حقوقهم الكاملة،يتضح ان أكثر آراء المفكرين الإسلاميين تشير إلىإن الدولة الإسلامية تعطي الحقوق للأقباطأكثر مما لو كانت الدولة علمانية،والدولة الإسلامية هي الضمانة لحقوق الأقباط.وهي المنظمة لشؤون المجتمع والدولة لما لها من مساس مباشر بحياة كل فرد.فالغزالي يرى إن الحكومة الإسلامية نصفان ،النصف الأول وحي من الله سبحانه وتعالى لا يجوز عصيانه ،والنصف الثاني عقل يستقصي المنفعة والمصلحة ويمضي بالقياس والاستحسان،والعقل لايعد ولا يحصى،فإذاتم الابتعاد عن حكم الله وعن العقل ،فأي حكم يكون،وأي حكم هذا.منوهاً إلىإن الأقباط اسعد أقلية بالعالم وتمكنوا من كل ما يريدون من حظوظ الدنيا والآخرة في إطار الحكم الإسلامي وباسم الإسلام الذي وضع في بداية الدستور،وباسم الشريعة الإسلامية التي وضعت في مقدمة الدستور ،بهذا الاسم تمكن الأقباط من إن يكونوا من الأغنياء ومن الأقوياء ،متسائلاً عما إذا وجدت أقليةإسلامية تعيش في

[١])طارق البشري،الدولة والكنيسة،مصدر سبق ذكره،ص ص ٢٦-٢٧.

٨ الأرض تحت الكيان الصهيونيأو الصليبي تلقى مثل هذه المعاملة ( ) فوظيفة الحكم المسلم هو القيام بشؤون الدين والدنيا معا،فالإسلام لايعرف الافتراق مابين الدين والدولة أو الفصل بين الدين والدنيا،فالحكم عبادة ،أساسها ضبط شؤون الدنيا ومسك زمامها وتيسيرها وفقا لقيام الانسان بما يريده الله من حكمة خلقه له.( )ويضع عبد القادر عودة مكانة القوانين الوضعية للمسلم بمكانة الشريعة الإسلامية التي يأخذ المسلم بها إذا ماكانت هذه القوانين متفقة مع الشريعة الإسلامية وروحها ومبادئها،وفي حالة مخالفة القوانين للشريعة فانه لا يؤخذ بها وتكون منزلتها بمنزلة الإقدام ،اذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق،وأي مسلم يأتي بما يخالف الشريعة الإسلامية فهو فاسق،مشيرا إلىإن قوانين معشر المسلمين غريبة عليهم نُقلت إلى بيئة غير بيئتها وافدة من الغرب فهي قوانين تبعث على الكفر وتعين على الالحاد،وتؤدي إلى الإباحة والتحلل ،فهي لا تنسب الى الإسلام.فهي قوانين لاتقوم على منابتها وأصولها ولا يرجع نسبها الى بيئتها.( ) ويبين محمد يحيى بان الأقلية ليس لها مشكلة، وان المشكلة التي ينادى بها في الكتابات العلمانية هي افتراضية أوتحسينية تتصل بطمع الأقليات للمزيد من التمكين والعلو في ظل انهيار وهبوط الاغلبيات الإسلامية،منتقداً مواقف المفكريين المستنيرين أمثال(عمارة ،وأبو المجد،وخالدمحمد خالد،وهويدي)، كأمثلة منتشرة وحية صحفياً يقبلون بالتكييف والتحديد العلماني للمشكلة المفترضة للأقليات،حيث ينطلقون إلى حل يشبه الحل العلماني الا انه متستر تحت اجتهاد إسلامي،والحلول المقدمة من قبلهم لاتقنع اللادينين ،أوالأقليات،من قبيل تسمية الذميين مواطنين وان لهم ما لنا وعليهم ماعلينا. فالمشكلة هي التي يعاني منها الأغلبية ،ولايوجد مشكلة للأقليات الدينية بمعزل عن المشكلة الحقيقية التي هي مشكلة الاغلبيات الدينية (الإسلامية)،فعندما يدعي الجانب العلماني في طروحاتهم بوجود مشكلة للأقلياتبكونها منقوصة الحقوق، فإن الاغلبيات هي التي ضاعت حقوقها بل وحتى وجودها وكيانها،والمسئول عن نقص حقوق الأقليات هو الأنظمة العلمانية الحاكمة وليس الأغلبية المسلمة،فالعدو الذي ينتقص من حقوق الأقليات يستبيح تماماً حقوق الاغلبيات،هو نفسه التيار العلماني الذي يتظاهر بنصرة حقوق الأقليات

[١])محمد الغزالي،من الجانب الاسلامي،مناظرة في مجموعة باحثين،مصر بين الدولة الإسلامية والدولة العلمانية ، (القاهرة،مركز الاعلام العربي،١٩٩٢)،ص ٢٩وص٦٥.

[١])محمود عبدة،محمد الغزالي:داعية النهضة الاسلامية،سلسلة اعلام الفكر والاصلاح في العالم الاسلامي،(بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،٢٠٠٩)،ص١٨٦

[١])ينظر:عبد القادر عودة،الاسلام واوضاعنا القانونية، ط٥،(القاهرة،المختار الاسلامي،١٩٧٧)،ص ص١٤-٢٦

ليتخذها ذريعة لتوجيه عدائه للأغلبية المسلمة.( ) والى ذلك يذهب حسن حنفي[١] ايضا من خلال إشارته الى ان حقوق الانسان وضعت في الدساتير العربية منقولاً من الدساتير الغربية من دون مراعاة المسافة مابين الواقع والدستور فيما يرتبط بحقوق الانسان والمواطن والشعب،والموضوع على ذلك يتجه اتجاهات فئوية طائفية من اجل الدفاع عن حقوق الاقليات كالمسيحيين العرب بشكل عام والأقباط في مصر بشكل خاص " وكأن حقوق الاغلبية ليست ايضامهضومة " ( ) فمصطلح الدولة المدنية نشأ[٢]في الغرب ليؤسس فصل ٣
الدين عن الدولة ،حيث ان الدولة المدنية لا تشير إلىأنها غير عسكرية كما يعتقد البعض ،بل تعني أنها لا دينية ،ولا يتدخل الدين في توجيه مبادئها،وشؤونها وعلى ذلك فان تعبير ((دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية))، كلام متناقض ويحتمل القصور.( ) ٣

ويشير احمد عبد الرحمن إلىإن الإسلاميين يتأملون ان يقبل الأقباط ويقتنعون بان الحكم الإسلامي والمجتمع الإسلامي والدولة المسلمة هي الضمانة الحقيقية لازدهار الإيمان المسيحي وليس العلمانية التي تعادي الإسلام،من حيث إن الإسلام لا يقبل إن يتنصل المسيحي الذي يعيش في مجتمع الإسلام من عقائده المسيحية أو شرائعها أو آدابها.( )ويشدد محمد جلال كشك[٣]على انه " لاوجود لمجتمع مسلم بل لا تطبيق ١
حقيقي للدين الإسلامي الا بالسلطة الإسلامية لان الإسلام لايضم مؤسسة أخرى غير مؤسسة الدولة تحمي الفرد والمجتمع والوطن ومن ثم فإلغاء السلطة الإسلامية يقترب جدا من إلغاء الإسلام،لذا لابد من قيام الدولة الإسلامية التي ينص دستورها على أسلاميتها بكل ماتعنيه هذه الكلمة،فالهوية الإسلامية للوطن هي اختيار حضاري وليس اختيار ديني.." .( )كما ينوه ٥
طارق البشري الى الفرق مابين الاسلام والمسيحية في اطار تفضيل العلمانية،من حيث ان المسيحية كعقيدة تبتعد عن الشؤون السياسية ولايعد ذلك انتقاص منها كعقيدة،بينما الاسلام بالعكس له اتصال بشؤون الدنيا وينظم علاقاتها من خلال مبادئه.وبما ان شعار العلمانية يعني

---

[١] ينظر:محمد يحيى،ماذا يريد الأنبا شنودة،نحو طلائع إسلامية واعية،مصدر سبق ذكره،ص ص٤٨-٥٥.

[١]حسن حنفي،الموقف الاسلامي المعاصر وحقوق الانسان،في مجموعة باحثين،حقوق الانسان في الفكر العربي :دراسات في النصوص،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٢)،ص٥٨٤.

[١]محمد يسري سلامة، السلفيون والأقباط في مصر رؤية من الجذور والإشكاليات والتحديات،مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.

[١]محمد ابراهيم المرشدي،عروبة مصر واقباطها:على طريق مشروع حضاري وقومي،مصدر سبق ذكره،ص ص١٢٤.

[١] محمد جلال كشك،خواطر مسلم حول ..الجهاد ..الأقليات..الأناجيل،مصدر سبق ذكره ،ص٩١.

إبعاد الدين سواء كان(أسلام أم مسيحية) عن الشؤون السياسية ، فالعلمانية لا تستقيم مع الديانة الإسلامية كونها تفقدها بعض من مضامينها.( ) وعندما تضمن الشريعة الاسلامية الحقوق والمركز القانوني للأقباط فلايوجد بعد ذلك خوف من تطبيقالشريعة الاسلامية ،كما وان المطالبة بتطبيق النظام الإسلامي هو مطلب لمواجهة حركة التغريب في المجتمع،ولم تكن في مواجهة الأقباط مطلقا،ويحذر طارق البشري من مقولة إنأمن الأقباط وضمانة وجودهم السياسي والاجتماعي يرتبط بإضعاف اسلامية المسلم ،لان وضع الأمر على هذا النحو بحسب بعض آراء العلمانيين،لن ينتج الا خداع عقائدي ،وان اضعاف الاسلام في مصر لن يتم لأجلالأقباط ،بل هو يحسبانجازه في الماضي والحاضر والمستقبل لاجل الحضارة الغربية التي تجتاح قبطية القبطي ،وتكتسح ثوابت البلد. ويتفق معه في هذا الأمر كل من يوسف القرضاوي ومحمد سليم العوا.( )فضلاً عن ذلك يشير حسن حنفي إلىإن الذين يدعون لإنشاء وتكوين الدولة العلمانية بمعنى فصل الدين عن الدولة ،ومقولة الدين لله والوطن للجميع هم من النصارى والمتأثرين بالفكر الغربي،ولا ينتسبون للإسلامفي الدين أو الحضارة،معرجا على ان الدين الإسلامي هو علماني في جوهره،وبذلك فلا حاجة لعلمانية وافدة غربية ،الا ان التخلف عن الآخر جعل الإسلام كهنوت وسلطة دينية وطقوس ومراسم وشعائر وعقوبات وحدود ،حتى مل الناس واتجهوا الى العلمانية الغربية بما تتضمنه من ليبرالية وعقلانية وديمقراطية وحرية.( ) إي إن المطلوب بحسب وجهة نظر حسن حنفي هو ترك النقل والتقليد سواء كان من التراث القديم أو من التراث الغربي،والاتجاه نحو العقل والتجديد من خلال بناء الموقف الحضاري من الواقع الذي تعيش فيه الجماعة والذي يحتوي شعورها سواء عن وعي أم من دون وعي ليكون الموجه نحو الاختيار والباعث على المعرفة.( )كما

---

[١]) طارق البشري،بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي، في مجموعة باحثين،الشعب الواحد والوطن الواحد :دراسة في اصول الوحدة الوطنية،مصدر سبق ذكره،ص٧١.

[١])طارق البشري،الحوار الإسلامي العلماني،(القاهرة،دار الشروق،١٩٩٦)،ص ص٦٣-٦٤.ويوسف القرضاوي، الاقليات الدينية والحل الإسلامي،مصدر سبق ذكره،ص٦٠.ومحمد سليم العوا،الاقباط والإسلام،(القاهرة،دار الشروق، ١٩٨٧)،ص٧٨.

[١])ينظر: حسن حنفي ومحمد عابد الجابري،حوار المشرق والمغرب،،ط٤،(القاهرة،رؤية للنشر والتوزيع،٢٠٠٥)،ص ص٩٣-٩٦.

[١])حسن حنفي،مشروع الفلسفة العربية المعاصرة:موقفنا الحضاري،في مجموعة باحثين،الفلسفة في الوطن العربي المعاصر: بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الاول الذي نظمته الجامعة الاردنية،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص١٥.

يشير صبحي صالح إلىإن تطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم يوفر امن وأمان للجميع مبينا إلى أهمية طلب الدين في المجال العام لإبداء الرأي ،والدين مقدس لليهودي والمسيحي والمسلم، وعلى ذلك عقب كمال زاخرعلى حديث صبحي صالح بان الخلفاء والحكام، باسم الدين ظلموا شعوبهم، مضيفاً إن الإخوان المسلمين يتقنون المناورة ،وفق الجملة التي يستعملونها (الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية)*،مؤكداً على حاجة المصريين الى دولة قانون وعدم القبول بمعاملتهكمواطن في ذمة مواطن آخر على انه ليس تشكيك في ذمة المسلمين متخوفاً من المبدأ الذي يرفعه الإسلاميين (لهم مالنا وعليهم ماعلينا)،للخشية من الجمل التي ترفعها القيادة الإسلامية وفق دعوتها للأقباطإلى عدم الخوف من الدولة الدينية.( )أمافهمي هويدي فيرى إن دعاة'الفصل مابين الدين والدولة،يتجاهلوأ أو يعجزون عن فهم واستيعاب إن تعاليم الإسلام لها طبيعة خاصة لكونها تنظم حياة المسلم بأجملهاعلاقته بالله وبالناس ،ونسق التعاليم متداخل ومترابط يتعذر إن يجرى في ظله أي فصل من أي نوع كان ،إن الفصل المطلوب بين الدين والسياسة من وجهة النظر العلمانية قد يكون ممكنا ومقبولاً في مجتمع يدين بالمسيحية، لخلو تعاليمه من الإحكام العملية والدنيوية ،فيصح ترويج الفكرة في العالم الغربي لكون طرحها لا يتصادم مع أي معيار للعقيدة السائدة.( ) ألاإنالإسلامهو عقيدة الأمةوإيدلوجيتها ،وتطبيق الشريعة ليس الا إعادة الأمور إلى طبيعتها واستئناف لقانون الأمة الطبيعي الأمر الذي يجعل من هذا التطبيق مطلباً

*)بين عبد المنعم ابو الفتوح تحفظه على من يقول ان الإخوان المسلمين يريدون دولة إسلامية ،لان الدولة القائمة هي أسلامية،وهم فصيل سياسي مسلم يسعى للإصلاح بأفكارهم معتقداً انهم استخرجوها من الإسلام ،وهو لايعني ان أراء الآخرين خطأ او ليست إسلامية فهم لا يحتكرون الإسلام لأنفسهم ،ذلك ان مصر وطن لكل من يولد ويعيش فيها وحقوق المواطنة تتساوى فيها بين الناس لاي ديانة كانوا ،فهم ليسوا مع دولة دينية ولكنهم يطالبون بدولة مدنية مرجعيتها الإسلام.قاصداً بالمرجعية،القيم والأخلاق المستمدة من الدين ،ومرجعية قانونية وضعية هي الدستور،والدستور لا يوضع بشكل منفصل عن المرجعية الأولى(الدين)،ويوضح محمد طه عليوه بأنه لا الإخوان يسعون الى دولة دينية ولا العلمانيون والليبراليون يرومون الإخلال بالواجهة المزدوجة للدولة المصرية الحديثة التي ظهرت على يد محمد علي وخلفائه، فجهاز الدولة المصرية ومؤسساتها هو جهاز علماني من حيث التركيبة والأهداف ،والإخوان المسلمون وحزبهم ليست لديهم النية ولا يستطيعون ان يغيروا من طبيعة هذه الدولة.والواجهة الدينية التي يضعونها في صورة الدولة في دعايتهم الرسمية قبل الثورة وقبل تأسيس حزبهم(الحرية والعدالة)،مندرجة في نطاق الدعاية السياسية. [ينظر:سعيد شعيب،مصر رايحة على فين:حوارات سعيد شعيب،مصدر سبق ذكره،ص ص٧١-٧٢.ومحمد طه عليوه،مصر على اعتاب الجمهورية الثانية،مصدر سبق ذكره،ص ٦٧].

١)عفاف حنا، الضمانات الدستورية لحماية الحريات الدينية في مصر،مجلة رواق عربي،عدد٦٠، ٢٠١٢.،ص١١٩.

١)ينظر:فهمي هويدي،تزييف الوعي،ط٣،(القاهرة،دار الشروق،١٩٩٩)،ص ص٦٠-٦٦.

وطنياً.( )ويفضل أبو العلا ماضي استعمال لفظ الدولة المدنية وليس العلمانية ،كونها [١]
الأنسب حيث تكون قائمة على حكم أهل الاختصاص فيها في الحكم والسياسة والاقتصاد... الخ فليس علماء الدين بالتعبير الإسلامي وليس رجال الدين بالمفهوم المسيحي معبراً عن إن النموذج العلماني غربي وليس مناسب الا لبيئته وحضارته ، والواقع في العالم الإسلامي العربي مختلف،فمضمون الفكرة لقيام الدولة المدنية يكون وفق الأساس المدني والدستور البشري اياً كان مصدره وعلى المساواة واحترام القانون وعلى سلطة الشعب في التشريع ،وتوزيع السلطات،والإيمانبأساس المساواة التامة في كل إشكال الحقوق والواجبات ومنها السياسية للرجل والمرأة وغير المسلم وفقا للمواطنة الكاملة،والإيمان بتداول السلطة واحترام رأي الناخبين والالتزام بالقانون.فهذه هي الدولة المدنية الحديثة التي يقبلها،رافضاً شكل الدولة الدينية القائمة على فكرة الحكم باسم الله.( ) فالدولة الحديثة تقوم على [٣]
المواطنة المجردة والدستور الموحد لكل الأجزاء وتقديم الخدمات والرعاية واحترام حرية المعتقدات والعبادة من دون المساس بحرية الآخرين.( ) [٤]

نستخلصمما تقدم بان الموقف الفكري السياسي الإسلامي المصري المعاصر من مسألة الحقوق السياسية للأقباط تمثل في صراع فكري تجسد بثلاثة اتجاهات تمثل الأول بالاتجاه الذي رفض اعطاء الحقوق السياسية للأقباط بالإجمال. والاتجاه الفكري الثاني الذي منح الأقباط حق التمتع ببعض الحقوق السياسية وبإشارته إلعدم جواز تولي الوظائف التي تصطبغ بالصبغة الدينية كرئاسة الدولة وقيادة الجيش وأمور القضاء وما شاكل ، ونتج عنه عدم مساواته للاقباط مساواة كاملة مع المسلمين وفي ذلك نقص لمبدأ المواطنة وفقا لمعايير الدستور والقانون وحسب تعبير الفكر العلماني عند مناقشته لموضوع المواطنة والمساواة في الحقوق السياسية.أماالاتجاه الثالث فتمثل بالاتجاه الذي يساوِ مابين المسلمين والأقباط في تولي المناصب القيادية وفي إطار الالتزام بأمرين،الشريعة الإسلاميةوإحكامهامن جانب وإرادة الشعب والذي غالبيته بدون ادني شك مسلم بحسب الديمقراطية والياتها من جانب آخر.

إن الاتجاه الفكري الذي ينكر الحقوق السياسية للاقباطوان كان فكراً معاصراً فانه يعبر عن الفكر القديم وتاصيلاته للممارسات التي قبعت في عصور الاسلام الأولى وما مر به التأريخ

---

[١])عزيز العظمة،العلمانية من منظور مختلف،ط٣،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٨)،ص ٣١٩.

[١])ينظر: ابو العلا ماضي،المسالة القبطية ..والشريعة والصحوة الإسلامية،مصدر سبق ذكره،ص ص ٩٤-٩٨.

[١])عقيل الناصري ويوسف محسن،اعادة انتاج الحركات العلمانية،مجلة مدارك،العددان(١٣-١٤)،مركز مدارك للبحوث والدراسات،بغداد،٢٠١٠،ص٢٤٠.

من حوادث، وهو فكر حامل للازدواجية في بعض مفاهيمه،بحسب حالة القرب من السلطة والرغبة في الاستحواذ عليها لدى البعض منهم،الأمر الذي لابد من تحديثه حسب منظومة الاجتهاد للتطورات الحاصلة في المجتمع الإسلامي وسياقات الحداثة ،سواء كانت وافدة أممنبثقة من المجتمع ذاتهأو قائمة على أساس الواقع الذي تعيشه الجماعة في مصر.لان الاعتماد على التراث التأريخي للإسلامأمر لايلبي حاجة الجماعة الوطنية في مصر ومبعث على الشقاق والخلاف ولايحقق الاستقرار،وهو ما يشعر الأقباطمعهبأنهم مهضومي الحق ومن ثم يحق لهم من وجهة نظرهم المطالبة بحقوقهم المهضومة على المستويات كافة ومن خلال كلالأصعدة وان كان دولي.والأمر ذاته موجه للاتجاه الفكري الثاني الذي يعطي بعض الحقوق وينكر أخرى بدعوىالصبغة الدينية للمنصب.ذلك إنرئيس الدولة لم يعد في الوقت الحالي مؤمم للصلاة، ولا قائد الجيش مسئولا منفردا بالقرار وهو ما يتطلب التجديد بالاجتهاد ليكون المعيار مستند إلى مبدئي الكفاءة والإرادة الشعبية بالاختيار.أما الاتجاه الثالثالذي يسلم بالحقوق والمساواة وفي إطار الشريعة الاسلامية وإرادة الشعب ،فهو أمر مسلّم به من ناحيتين ،تمثل الناحية الأولىبان أغلبية الشعب المصري مسلم وعلى الأقلية القبطية المنظوية فيها التسليم بذلك لضمان العيش المشترك والسليم، فلايوجد أحد من الخلق وهو بالمجموع يتخلى عن مقومات عيشه المستقرة لأجل الفرد الراغب بذلكلضمان تحقيق أمنه وحقوقه.فهنالك أغلبية لابد من إبداء موافقتها من خلال صناديق الانتخاب،وقبول مشاركة الآخر المختلف،وعلى (الأقلية) التسليم بهذا الأمر مع اجتهادها في حالة الرغبة بالتغيير لتتحول إرادةالأغلبية صوبهم،لان الشعب يهمه تحقيق مصالحه ومنافعه على المستويات كافة ولا يهم من هو القائد في ذلك مادام قد انتفع ونفع بحسب المعايير المقبولة دينيا وأخلاقيا وقانونياً.فضلاً عن ذلك فان التوجه الرسمي والعام للدولة لايقود إلى غلبة التطرف وإنماإلى غلبة الوسطية والتسامح والاعتدال للتوافق مابين الجميع والأخذ بالتسامح والعيش المشترك السليم والآمن.

الملخص

تعد الحقوق من القضايا الأساسية التي اهتم بها الفكر السياسي بشكل عام، والفكر السياسي العربيوالإسلاميبشكل خاص ولاسيما حقوق الأقليات غير المسلمة في البلاد الإسلامية والعربية، للأهمية التي حظيت بها مع المتغيرات السياسية والدولية، والدعاوي التي تثيرها القوى السياسية على مستوى (الداخل والخارج) من حيث التمييز والاضطهاد الذي تتعرض له

الأقليات غير المسلمة في الدول الإسلامية والعربية، وقد عنى بحثناالموسوم بـ(الحقوق السياسية للاقباط في الفكر السياسي الاسلامي المصري المعاصر) بتقديم ابرز النتاجات الفكرية السياسية الاسلامية في مصر المعاصرة التي عالجها الفكر المذكور انفا، ومدى تأثيره في حقوق الأقباط وتمتعهم بتلك الحقوق واكتسابها،وعلى ذلك تجلت أهمية وهدف الدراسةبتقديم دراسة شاملة (للحقوق السياسية للاقباط في الفكر السياسي الاسلامي المصري المعاصر)، ولسد النقص الحاصل في تناول موضوع الحقوق السياسية للأقباط من وجهة نظر فكرية.

فالفكر السياسي يشكل احد المنابع الفكرية لأي مجموعة بشرية تتكون منها المجتمعات والشعوب ، تبعاً لوعاء السلطة والوظيفة القائمة بها والدور المنوط بالافراد الواجب ادائه من قبلهم ، وبموجب محددات وشروط معينة. ومن الاسس الفكرية التي لعبت دوراً مؤثرا في حياة المجتمعات والشعوب هو الدين الذي يعتنقه ويدين به الافراد بالولاء المطلق والطاعة العمياء.ويعد المجتمع المصري احد تلك المجتمعات التي تشكل بناؤه الفكري وفقا للدين الإسلامي وما بُني عليه من منابت ثلاث تجلت بالتمسك بالسلف الصالح والسوابق التأريخية لحكم الاسلام في عصوره الاولى وتفسير الفقهاء للقرآن الكريم واجتهاداتهم ، والرؤى الفكرية للمفكريين الاسلاميين المصريين ومنه ما يعد بفكر التجديد ، وهو ما ساهم بجعله المرتكز الفكري الأهم في حياة افراده وباني لرؤاهمالفكريةومغذياً لمنابعه ومعززاً لملامحه لديهم.

لقد انطلقت الدراسة من فرضية اساسية مفادها: ان الفكر السياسي الاسلامي المصري المعاصر لم يمثل تيارا واحداً في مناقشته لمسألة حقوق الاقباط السياسية وهو ما ساهم بافراز رؤى فكرية متنوعة في تناول ومعالجة تلك الحقوق.

تم تقسيم الدراسة على اربعة مطالب ناقش المطلب الاول الحق بالمواطنة والمطلب الثاني الحق في التمثيل النسبي والتعددية الحزبية، اما المطلب الثالث فقد عنى بمناقشة حق تولي المناصب القيادية وجاء المطلب الرابع ليناقش الحق في الانفصال وتكوين دولة قبطية.

Abstract

Rights are one of the main issues of political thought in general,And Arab and Islamic political thought in particular, especially the rights of non-Muslim minorities in the Islamic and Arab countries,Of the importance it has received with the political and international changes, and the claims raised by political forces at the level (inside and outside)In terms of discrimination and persecution against non-Muslim minorities in Islamic and Arab countries. Our research, entitled "Political Rights of Copts in Contemporary Egyptian Islamic Political Thought"To present the most prominent Islamic intellectual political products in contemporary Egypt, which was addressed by the mentioned thought, and the extent of its impact on the rights of Copts and their enjoyment of those rights and acquisition,Accordingly, the importance and purpose of the study was to present a comprehensive study of the political rights of Copts in contemporary Egyptian Islamic political thought, and to fill the shortfall in dealing with the issue of Copts' political rights from an intellectual point of view.

Political thought is one of the intellectual sources of any human group consisting of societies and peoples, depending on the pot of power and the function that exists and the role assigned to individuals to be performed by them,Under certain terms and conditions. The intellectual basis that played an influential role in the lives of societies and peoples is the religion that embraces and condemns individuals with absolute loyalty and blind obedience.The Egyptian society is one of those societies that constitute the intellectual building according to the Islamic religion and the three built on it. It was manifested by adherence to the good ancestor and the historical precedents of the rule of Islam in its early times and the interpretation of jurisprudence by the jurists and their jurisprudence.

The study began from the basic premise that the contemporary Egyptian Islamic political thought did not represent a single trend in its discussion of the political rights of the Copts, which contributed to the diffusion of various intellectual visions in addressing and addressing these rights.

The study was divided into four demands, The first requirement discussed the right to citizenship, The second is the right to proportional representation and multiparty representation,And the third demand was the discussion of the right to assume leadership positions, The fourth requirement was to discuss the right to secession and the formation of a Coptic state.